الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

سبل الاستفادة من الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري

دراسة حالة بنكي الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري

اعداد الطالبة:
○ مرابط تومية

إشراف الأستاذ :
* أ. د. موسى بن منصور

السنة الجامعية: 2021/ 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور موسى بن منصور على مجهوداته التي بذلها في مساعديتي لإنجاز هذا البحث وعلى كل النصائح والتوجيهات التي قدمها كما أتقدم بخالص الشكر لموظفي مكتبة الكلية وإلى صديقتي الدكتورة عيدل ريمال وإلى أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من أساتذة وطلبة وموظفين.

والشكر الجزيل لكل من قدم لي يد العون ولو بالكلمة.

إهداء

لكل بداية نهاية الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في حياتي.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي وإلى كل الصديقات، وإلى كل من مر بحياتي وترك أثرا جميلا.

وأقول لهم شكرا على دعمكم المتواصل وتوجيهكم وعلى وجودكم في حياتي وأسأل المولى عز وجل أن يرزقكم الصحة والعافية.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ_ه
الفصل الأول: مدخل عام للابتكار الرقمي	30_06
تمهيد	07
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للابتكار الرقمي	08
المطلب الأول: ماهية الابتكار الرقمي	08
أولا: مفهوم الابتكار الرقمي وبعض المفاهيم المتعلقة به	09_08
ثانيا: نشأة الابتكار الرقمي	11_10
المطلب الثاني: خصائص الابتكار الرقمي وأنواعه	12
أولا: خصائص الابتكار الرقمي	12
ثانيا: أنواع الابتكار الرقمي	13
المطلب الثالث: قطاعات الابتكار الرقمي وأهميته	14
أولا: قطاعات الابتكار الرقمي	16_14
ثانيا: أهمية الابتكار الرقمي	17
المبحث الثاني: القطاع المصرفي الجزائري في ظل الابتكار الرقمي	18
المطلب الأول: تركيبة للقطاع المصرفي الجزائري	18
أولا: البنوك العمومية	18
ثانيا: البنوك الخاصة	20_19
المطلب الثاني: أنظمة الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري	21
أولا: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين المصارف	21
ثانيا: نظام التسوية الإجمالية الفورية	22
ثالثا: الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية	24_23

رابعا: المقاصة الإلكترونية في الجزائر	25
المطلب الثالث: منتجات الابتكار الرقمي وأدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر	26
أولا: منتجات الابتكار الرقمي المصرفي	27_26
ثانيا: أدوات الدفع الرقمي في الجزائر	29_28
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري على ضوء بنكي BNA وBADR	51_31
تمهيد	32
المبحث الأول: مدخل عام للبنكين محل الدراسة BNA وBADR	33
المطلب الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**	33
أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	33
ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	34
المطلب الثاني: تقديم عام حول البنك الوطني الجزائري **BNA**	35
أولا: تعريف البنك الوطني الجزائري	35
ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	36
المبحث الثاني: تحليل واقع الابتكار الرقمي في البنكين محل الدراسة BNA وBADR	37
المطلب الأول: جوانب الابتكار الرقمي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني	37
أولا: البطاقات البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري	38_37
ثانيا: الموزعات الآلية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري	39
المطلب الثاني: خدمات الابتكار الرقمي في بنكي **BNA وBADR**	40
أولا: الخدمات الرقمية في البنك الوطني الجزائري **BNA**	42_40
ثانيا: الخدمات الرقمية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**	43
المبحث الثالث: منافع وآفاق الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري	45
المطلب الأول: منافع تبني الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري	46_45
المطلب الثاني: تحديات الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري	47
المطلب الثالث: الحلول المقترحة للاستفادة من الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري	50_48
خلاصة الفصل الثاني	51

خاتمة	55_52
قائمة المراجع	60_56
الملاحق	67_62
الملخص	

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	بطاقات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	37
02	بطاقات البنك الوطني	38

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	34
02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	36
03	خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال	41
04	خدمة تبادل المعطيات المرقمنة	42

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	بطاقات البنك الوطني الجزائري	63
02	الصراف الآلي للنقود GAB	64
03	الوكالات الرقمية للبنك الوطني الجزائري	65
04	جهازTPE	66
05	بطاقة ماستر كارد	67

مقدمة

تمهيد:

تعتبر الخدمات المصرفية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، إذ أن درجة الطلب عليها تدل على درجة التقدم الاقتصادي للبلد، أما عرضها فهو يعمل على تحقيق رفاهية المجتمع لذا نجد النشاط المصرفي سيتأثر بالتطورات الاقتصادية المختلفة، حيث انتقلت البنوك من تقديم خدمات تقليدية إلى اقتحام مجالات متعددة في تقديم خدماتها المصرفية وغير المصرفية، ويعود هذا الانتقال إلى الابتكار الرقمي الذي استطاع إحداث تغيرات جذرية في قطاع الخدمات المالية ككل والخدمات المصرفية بشكل خاص.

يعد الابتكار الرقمي فرصة للبنوك لتطوير أنشطتها وخدماتها المالية، مما يساعد على التوسع في تقديمها، وتحسين فرص الاستفادة منها، من خلال الآليات والتقنيات الحديثة في تقديم الخدمات لكثير من الأفراد والشركات بطرق سهلة وسريعة وأقل تكلفة مقارنة بالوسائل التقليدية.

ولقد أضحت العديد من الدول ومن بينها الجزائر تسعى لمواكبة هذه التطورات والسير في الابتكار الرقمي من خلال عصرنة مصارفها عن طريق إدخال تقنيات الابتكار الرقمي في أنشطتها، والتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الرقمي الذي يعمل على تقريب الخدمة للعميل بإدخال مختلف الوسائل الرقمية في تقديم الخدمات المصرفية والتي بدورها طورت طرق الدفع من تلك التقليدية كالدفع نقدا إلى طرق دفع رقمية لتصبح أكثر تناسبًا مع طبيعة الابتكار الرقمي ،ولهذا أصبح لزامًا على هذه المصارف أن تسير جنبًا إلى جنب مع مختلف التطورات التكنولوجية والتقنية من أجل تطوير أدائها وخدماتها بما يتماشى ومتطلبات الابتكار الرقمي وتطبيقاته.

أولا: إشكالية الدراسة:

لقد شكل الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري تحديا جديدا أمامه وجب عليه مواكبته، والاستفادة منه لتطوير هذا القطاع والنهوض به، وبناءً على ما تم تقديمه وفي إطار معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تطبيق الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري؟ وماهي سبل الاستفادة منه في تطوير القطاع؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

لمعالجة هذه الاشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالابتكار الرقمي وفيما تتمثل أهميته؟
- ما هو واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري على ضوء تجربة بنكي الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري؟

- ماهي السبل الكفيلة للاستفادة من الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري في ظل التحديات الراهنة؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على الأسئلة المتفرعة عنها تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الابتكار الرقمي هو الاستفادة من التكنولوجيا لتطوير خدمات مالية قائمة أو جديدة ووصول الخدمة المصرفية إلى العملاء بشكل كافي.
- تكمن أهمية الابتكار الرقمي في توفير الفرص والخيارات، تسيير الخدمات، تحقيق نمو أعلى وأكثر لجميع الشرائح، رفع الكفاءة، تسهيل المعاملات التجارية.
- رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتطبيق الابتكار الرقمي إلا أنها لا تزال ضعيفة لوجود العديد من العراقيل.
- يتم الاستفادة من الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري في ظل التحديات الراهنة من خلال ابتكار منتجات تتلاءم مع طبيعة الفرد الجزائري واحتياجاته وتبني وسائل التكنولوجيا المتطورة في الصناعة المصرفية.

رابعا: منهج الدراسة:

حتى نتمكن من اختيار الفرضيات السابقة والإجابة على الأسئلة الفرعية للبحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يتلاءم مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، من خلال وصف مفاهيم الابتكار الرقمي وكل ما يتعلق بالإطار النظري للموضوع، أما المنهج التحليلي فتم اعتماده في تغطية مختلف جوانب الإطار التطبيقي لدراسة الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.

خامسا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعاً حيوياً من بين المواضيع المهمة التي تلقى اهتماماً واسعاً في الآونة الأخيرة خاصة مع توجهات دول العالم الكبرى نحو الابتكارات الرقمية في القطاع المصرفي، وذلك لتوفير خدمات متطورة وعالية الجودة والسرعة للمتعاملين.

سادسا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن حصرها فيما يلي:

- إبراز أهمية الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي؛
- تشخيص واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري والوقوف على أهم معيقات تطبيقه؛
- البحث عن السبل الكفيلة للاستفادة من الابتكار الرقمي في تطوير القطاع المصرفي الجزائري.

سابعا: مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيار هذا الموضوع محض صدفة أو تقليد غنما يتبع جملة من العوامل التي يمكن حصرها فيما يلي:

- الرغبة والميول الشخصي لمعالجة الموضوعات ذات الصلة بالتخصص لاسيما ما يتعلق بالبنوك؛
- ديناميكية الموضوع وحداثته وأهميته بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري؛
- المساهمة في نشر ثقافة الابتكار الرقمي من خلال الكشف عن واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري والبحث عن السبل الكفيلة للاستفادة منه في تطوير هذا القطاع واللحاق بالركب المالي العالمي.

ثامنا: حدود الدراسة:

إن تناول موضوع هذه الدراسة وتحقيق أهدافها كان ضمن إطار زمني ومكاني محددين على النحو التالي:

- **الحدود المكانية:** تم تركيز هذه الدراسة على الجزائر من خلال بنكي **BNA** و**BADR** وكالتي برج بوعريريج.
- **الحدود الزمانية:** شملت هذه الدراسة واقع الابتكار الرقمي في الوكالتين المذكورتين على ضوء المعطيات السارية إلى غاية ماي 2022.

تاسعا: الدراسات السابقة:

بهدف إنجاز هذا البحث واستكمال الجانب النظري وترصين محتوى الدراسة، تم الاطلاع على الجهود السابقة للباحثين في المجال، ومنها:

- دراسة **وفاء حمدوش وآخرون،" دور التكنولوجيا المالية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري– الدوافع والتحديات المحلية الاقتصادية الجديدة"**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة عنابة/ ورقلة، الجزائر، 2021، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري من خلال معالجة الإشكالية التالية: ماهي دوافع وتحديات تبني التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الأداء للقطاع المصرفي الجزائري بجعله أكثرا تطورا وفعالية لتلبية الاحتياجات المالية للنمو المستدام؟ وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ضعف مستوى أداء القطاع المصرفي من منظور الشمول المالي في الجزائر، وأوصت بضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية بإنشاء المختبرات المتخصصة للخدمات الرقمية وتشجيع الاقبال على أدوات الدفع الالكتروني.
- دراسة **بلقاضي شيماء، "دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري حيث انطلقت من الإشكالية التالية: ما دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في رفع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري؟ وذلك من خلال مقارنة تجارب بعض الدول مع الجزائر وأهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي الدور الهام الذي يلعبه كل من الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية في التطور والرفع من كفاءة القطاع المصرفي وأوصت هذه الدراسة بضرورة التوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيا بعيدا عن اقتصاد النفط.

- دراسة **مقلاتي شعيب، بوبغل الزواوي، "أثار التكنولوجيا المالية على أداء البنوك"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة ميلة، الجزائر، 2021، تناولت هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما هو أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك في دولة الامارات العربية المتحدة؟ وقد هدفت الى معرفة أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك في الامارات العربية المتحدة من خلال تحليل تطورها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن تبني التكنولوجيا المالية لم يعد مطلبا وهدف الدولة المتقدمة فحسب، بل أصبحت كل الدول تعمل جادة على تطوير قطاعها المالي والمصرفي والاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية لدعم اقتصاداتها، وأوصت هذه الدراسة بضرورة مراجعة نماذج الأعمال من طرف البنوك لتلبي احتياجات المستهلكين الجديدة.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المراجع باللغة العربية (الكتب) كون الموضوع من المواضيع الحديثة؛
- صعوبات تتعلق بإيجاد جهات رسمية توفر إحصائيات تساعد في إعداد الدراسة.

إحدى عشر: هيكل الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة كما يلي:

- **الفصل الأول:** تناول الجانب النظري لموضوع الدراسة من خلال مبحثين:
- **المبحث الأول:** مدخل مفاهيمي عام للابتكار الرقمي.
- **المبحث الثاني:** القطاع المصرفي الجزائري في ظل الابتكار الرقمي.
- **الفصل الثاني:** تناول الجانب التطبيقي من خلال الوقوف على واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي في الجزائر **على ضوء تجربة بنكي الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري** حيث قسم إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:
- **المبحث الأول:** مدخل عام لبنكي الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري.
- **المبحث الثاني:** تحليل واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.
- **المبحث الثالث:** منافع وآفاق الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الأول

مدخل عام للابتكار الرقمي

تمهيد

يعد الابتكار الرقمي وليد ما خلفه التقدم التكنولوجي في الجانب المالي والاقتصاد العالمي، حيث أظهر وجها تمويليا جديدا والذي مثل تحدي أمام البنوك التقليدية من جانب ومنافسا شرسا قد يقلل من فرصها الاستثمارية من جانب آخر، حيث يساهم هذا الابتكار في تحقيق عدة مزايا تنعكس على المستثمرين والممولين من جهة وعلى المستفيدين من الخدمات المالية من جهة أخرى، ما يساهم في دفع وتيرة تقدم الدول، وفي المقابل قد يؤدي بها لعدة مخاطر نظير هذا التطور، حيث يتطلب نماء هذا النوع من الابتكار بيئة خاصة وتنظيمات تكفل له السير الحسن و تضمن أمان مستخدميه في نفس الوقت.

ازداد الاستثمار في الابتكارات الرقمية بشكل كبير في جميع العالم، ومن المرجح أن يستمر في الزيادة، والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تبني هذا النظام وتطبيقه في مصارفها، كون أنّ الابتكار الرقمي لا يتعلق بقطاع الخدمات المالية فقط، لكن بكل الأعمال التجارية التي تتعامل مع صناعة الخدمات المالية وتقنيات البلوك تشين والعملات المشفرة، الذكاء الاصطناعي وغيرها لتقديم الخدمات المالية للمستهلكين بطريقة أسرع، بتكلفة منخفضة وأكثر أمانا.

ومن أ جل معرفة دور الابتكار الرقمي في تطوير القطاع المصرفي الجزائري، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفاهيم عامة حول الابتكار الرقمي، من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي عام للابتكار الرقمي.**
- **المبحث الثاني: القطاع المصرفي الجزائري في ظل الابتكار الرقمي.**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي عام للابتكار الرقمي.

تعد الصناعة المصرفية من المجالات المهمة التي تتميز بحاجتها الى الابتكار بشكل مستمر لكون البنوك تطور منتجاتها لإرضاء وتلبية رغبات زبائنها، من خلال استحداث تقنيات وأدوات جديدة وتبني الابتكار الرقمي وتكييفه مع خصوصية هذا القطاع.

يشكل الابتكار الرقمي آلية جد متطورة لتحسين أنظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية والمصرفية المقدمة مثل خدمات الدفع الإلكترونية، تحويل الأموال بين الأفراد وتسهيل عمليات الاقتراض أو التمويل وكذا الادخار.

المطلب الأول: ماهية الابتكار الرقمي.

يعتبر الابتكار الرقمي أداة مزج بين ما توصلت اليه التكنولوجيا من تقنيات في القطاع المصرفي وتقديمها الى أكبر شريحة من المستفيدين بوجه جديد يتميز بالمرونة والسرعة.

أولا: مفهوم الابتكار الرقمي وبعض المفاهيم المتعلقة به:

لقد اختلط مفهوم الابتكار الرقمي بمفاهيم أخرى كالتكنولوجيا المالية والابتكار المالي لذلك سنحاول الفصل بين هاته المفاهيم وتوضيح العلاقة بينهما من خلال التعاريف التالية:

1ـــ تعريف الابتكار المالي: يمكن تعريف الابتكار المالي بأنه:

- **التعريف الأول:**" النشاط الذي يقود إلى إنتاج يتصف بالأصالة والقيمة بالنسبة للمجتمع كما يحمل معاني المبادرة والابداع لخلق شيء غير مسبوق، ويتضمن الابتكار المالي التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة واستغلال الفرص من خلال خلق بنية متكاملة تسمح بمواجهة التحديات المالية المعاصرة".[1]

[1] أسماء طلحاوي، شريفة طلحاوي، **دور الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،2020/2019، ص19.

- **التعريف الثاني:** "عملية خلق، ومن ثم نشر نماذج جديدة من الوسائل المالية، التكنولوجيات، المؤسسات والأسواق، نماذج عملية واقتصادية، بما في ذلك التطبيق الجديد للأفكار المتواجدة في سياق سوقي مختلف".[1]

2 ــ تعريف التكنولوجيا المالية: يمكن تعريفها على أنها:

- **التعريف الأول:** "هي عبارة عن ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم وتوفير الخدمات المالية"؛[2]
- **التعريف الثاني:** "تطور في الخدمات المالية بقيادة التكنولوجيا حيث هنالك تغيرات في توقعات العملاء، وتوافر التمويل مع زيادة دعم الحكومات والهيئات التنظيمية؛"[3]
- **التعريف الثالث:** "هو الاستفادة من التكنولوجيا لتطوير خدمات مالية قائمة أو خدمات مالية جديدة، والوصول إلى العملاء الذين لا تصلهم الخدمة على الاطلاق أو لا تصلهم بشكل كافي."[4]

3 ــ تعريف الابتكار الرقمي: يمكن تعريفه على أنه:

- **التعريف الأول:**" يوصف الابتكار الرقمي على أنه تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، كما أنه يتميز بالسرعة والسهولة، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة تسعى لتحسين نوعية الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية؛"[5]

---

[1] آمال بسواك، بوريش هشام، **واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجا**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر المجلد7، العدد2، ديسمبر 2017، ص90.

[2] شيماء بلقاضي، **دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2021/2020، ص11.

[3] وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات اقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، العدد38 أوت2019، ص354.

[4] منيرة بباس، نبيلة فالي، **الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية**، المجلة الدولية للمالية الريادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2020، ص40.

[5] مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد3، 2018، ص85.

- **التعريف الثاني:** "مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية"؛[1]
- **التعريف الثالث:**" هو ذلك المجال الذي يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة إلكترونية، عملات رقمية، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية. "[2]
- **التعريف الرابع:**" رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة."[3]
- **التعريف الخامس:** "يضم كل العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الرقمية."[4]

من خلال هاته التعاريف نستنتج أن: **الابتكار المالي يشمل التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي وأن هذين الأخرين يعتبران من مجالات الابتكار المالي، التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي يؤديان نفس الوظائف وبالتالي لهما نفس المفهوم في المجال المالي.**

من خلال جملة التعاريف المقدمة يمكننا استنتاج تعريف الابتكار الرقمي على أنه:

هو أي ابتكار تكنولوجي يتم توظيفه في المجال المالي، يعمل على تطوير القطاع المالي من خلال نماذج أعمال، تطبيقات، عمليات أو منتجات جديدة مما يؤثر على جميع الجوانب من خدمات مالية وسياسة نقدية إلى التنظيم المالي.

ثانيا: نشأة الابتكار الرقمي:

---

[1] زيد أمين، أمينة بودراع، **التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة الى الابتكار**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست وجامعة المسيلة، المجلد07، العدد03، 2018، ص145.

[2] كريمة بن حواو، شهرزاد معيرش، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج،2021/2020، ص3.

[3] سماح ميهوب، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة،2005/2004، ص104.

[4] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006/2005، ص139ـــ140.

لقد مر الابتكار الرقمي المصرفي بخمسة مراحل رئيسية هي:[1]

- **المرحلة الأولى (دخول التكنولوجيا)**: وهي المرحلة التي بدأت فيها دخول التكنولوجيا للقطاع المصرفي بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية والانتقال الى استخدام الحاسب الآلي بديلا للدفاتر والأدوات المكتبية اليدوية في التقارير المالية والإدارية المختلفة وكذلك العمليات المصرفية.
- **المرحلة الثانية (تعميم الوعي بالتكنولوجيا)**: وهي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين بالقطاع المصرفي وذلك من خلال العديد من البرامج والدورات التدريبية على استخدام التقنيات التكنولوجية.
- **المرحلة الثالثة (دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء)**: وفي هذه المرحلة انتشر استخدام الاتصالات والشبكات بشكل أكبر واتمام العمليات المصرفية بشكل كامل وفوري وكذلك ظهور خدمات جديدة كخدمة مركز العملاء هاتفيا(**call center**) .
- **المرحلة الرابعة (الضبط والسيطرة على التكاليف)**: وهي المرحلة التي بدأت البنوك فيها تتجه إلى ضبط استثماراتها في التكنولوجيا وأخذت تستعين باستشاريين في مجال التكنولوجيا والتقنيات لتتمكن من تحديد أفضل طرف وفرص الاستثمار المدروسة بعناية في مجال التكنولوجيا.
- **المرحلة الخامسة (اعتبار التكنولوجيا أحد أصول البنك)**: وهي المرحلة التي بدأ فيها قادة القطاعات المصرفية اعتبار التكنولوجيا أحد أصول البنوك التي تم الاستثمار فيها بالإضافة إلى بدء الدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا، التي عملت على تفعيل الإنتاجية داخليا، وتحسين جودة الأداء والضبط على الصعيد العملي، وتسويق التكنولوجيا للجمهور.

ومن ثم أخذ دور الابتكار الرقمي يتبلور أكثر داخل القطاع المصرفي وأثّر ذلك على عدة عوامل:[2]

- الاعتماد المتنامي على الوسائط والتقنيات التكنولوجية في الأعمال المصرفية لتوفير الوقت ودقة الأداء؛
- لم يعد استخدام الابتكار الرقمي مقصورا على أعمال البنوك الداخلية فقط بل أخذت تمثل دور أساسي في التعامل مع العملاء ومحاولة تلبية تطلعاتهم المتنامية في مجال التطور التكنولوجي للمنتجات والخدمات المقدمة من البنوك؛

[1] نورا ناصر عبد الهادي، **المهارات والجدارات المستقبلية للبنوك**، بحث مقدم ضمن المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصرفي المصري،2020، ص6.

[2] نورا ناصر عبد الهادي، **المرجع نفسه**، ص06.

- الاستخدام الرشيد للتقنيات الرقمية من قبل إدارات البنوك أدى إلى خفض التكاليف وإنجاز العمليات بشكل أسرع ومن ثم زيادة الربحية وحجم الاعمال؛
- رفع الابتكار الرقمي الكفاءة التشغيلية للبنوك وتعزيز الرقابة على أعمالها وأصبح أحد أهم محددات نقاط القوة والضعف والتنافسية بين البنوك في القطاع المصرفي؛
- يخفف بعض الأعباء والضغط على موظفي البنوك مما يتيح الفرصة لتحسين كفاءة وجودة الأداء المطلوبة؛
- ازدياد الاستثمار في البحث والتطور التكنولوجي وبرامج التدريب والتعلم لما تجنيه البنوك من إيجابيات الابتكار الرقمي.

المطلب الثاني: خصائص الابتكار الرقمي وأنواعه.

الابتكار الرقمي مصطلح يضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فتح عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية.... الخ، حيث تم توجيه أحدث تقنيات التكنولوجيا لتطوير الخدمات المالية.

أولا: خصائص الابتكار الرقمي:

يمتلك الابتكار الرقمي مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من أنواع الابتكارات، وفيما يأتي هذه الخصائص:[1]

1ـــ التركيز على العميل: إذ يتميز الابتكار الرقمي بسهولة الاستخدام ويقدم خدمات ومنتجات مناسبة، ويركز هذا الابتكار على حاجات المستخدمين، ويشارك العملاء في الكثير من تفاصيله.

2ـــ نظام غير تقليدي: يتميز بأنظمة جديدة مبنية خصيصا لتحقيق أهدافه، ولا يعتمد على أنظمة أو منتجات قديمة ولا يخضع لقيود قانونية تعيقه.

3ـــ قلة الأصول اللازمة: الحاجة الى أصول ثابتة منخفضة التكلفة، مما يسمح بخلق قوة تشغيلية كبيرة، وتعتمد كثيرا على الاستئجار أو الاستعانة بمصادر خارجية.

[1] الموقع الالكتروني www.mawdoo3.com شوهد يوم2022/4/06.

4ــ قابلية التحجيم: إمكانية التوسع في نماذج الأعمال الخاصة بالتكنولوجيا المالية، الشراكات المعقودة ومتطلبات رأس المال المنخفضة.

5ــ البساطة: يتميز الابتكار الرقمي ببساطة اقتراح العملاء، كما يعرف بكونه ذو عمليات تجارية على مستوى عالي من التركيز والشفافية.

6ــ الابتكار: يعتمد الابتكار الرقمي على مدى واسع من الابتكار والتطوير في العمليات المتعلقة به، والتي تشمل نماذج الأعمال الجديدة ونماذج الخدمات أو المنتجات أو التوصيل.

7ــ الليونة: يتميز الابتكار الرقمي بنماذج غير مجمعة سويّا، بحيث يتم تصميمها في العادة لتجنب الاحتياج إلى أية أذونات وموافقات.

ثانيا: أنواع الابتكار الرقمي:

تعددت أنواع الابتكار الرقمي في العالم ويتمثل بعضها في:[1]

1ــ الخدمات المصرفية الرقمية: تسمح البنوك للأشخاص بالتعامل مع العمليات المصرفية عبر الإنترنت لتحسين تجربة العملاء، تستخدم البنوك على الإنترنت تقنيات مبتكرة مثل: دراسات الطبيعة الصوتية والوجه، كما تمكن البرامج المصرفية عبر الأنترنت العملاء من إدارة جوانب أكثر من حساباتهم عبر الإنترنت بدلا من زيارة أحد البنوك التقليدية. يسمح برنامج الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء بإدارة الحسابات وعرض محفوظات المعاملات وسداد الفواتير.... الخ.

2ــ التأمين: تستخدم معظم شركات التأمين الحديثة تطبيقات للوصول إلى عملاء جدد، وهذه الشركات أكثر مرونة من شركات التأمين التقليدية، كما تستخدم تلك الشركات تقنيات حديثة مثل شركات انترنت الأشياء وعلم البيانات الضخمة وغيرها من الحلول الرقمية لتوفير تجربة أفضل للعملاء وتسمح البيانات التي يتم الحصول عليها للشركات بتقديم عروض شخصية وتسعير ديناميكي وتوصيات، بالإضافة الى ذلك يتيح تدفق البيانات في الوقت الحقيقي لشركات التأمين التحكم في المخاطر بفعالية وتعزيز المبيعات.

3ــ إدارة العمليات التنظيمية Reg Tech: ساعد إدارة التنظيم والامتثال في حل المشكلات والتحديات التنظيمية من خلال تطبيق تقنيات مبتكرة وتسمح شركاتReg Tech للمصارف

[1] الموقع الإلكتروني www.vapulus.com تاريخ الاطلاع 2022/04/08.

بالالتزام بالقواعد واجراء التحليلات باستمرار. ويمكن لهذه الشركات تجميع كلمات مرور العملاء الفريدة وتخزينها ومراقبتها على أجهزة متعددة، كما تستخدم أيضا برامج أدارة المخاطر المالية التي تقوم بإدارة المخاطر عن طريق الكشف مسبقا عن المخاطر المحتملة وتحليلها واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليل هذه المخاطر أو الحد منها.

4ـــ تمويل رأس المال: كما تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتحويل تمويل الأسهم، تعمل على ربط المستثمرين المعتمدين بمركبات متحركة ثم فحصها، ويستخدم اخرون نموذج التمويل الجماعي ويسمح لأي شخص بالاستثمار في أعمال جديدة، وتقوم هذه الشركات بتبسيط عملية جمع الأموال للأعمال التجارية كما أن جمع الأموال الافتراضية أسهل للمستثمرين، حيث يمكن القيام بكل شيء على الأنترنت.

5ـــ الخدمات المصرفية للمستهلكين: وتعتبر المصارف الاستهلاكية فئة أخرى من فئات سوق الابتكار الرقمي، البنوك التقليدية تفرض رسوم مرتفعة، لذا فإن الشركات في هذه الفئة تمثل بديلا للمستهلكين. كما تتاح لهذه الشركات فرصة الوصول إلى المستهلكين الذين يعانون من نقص في التمويل، يمكن للمستهلكين الذين لا يمكنهم الحصول على بطاقة ائتمان الحصول على بطاقات مدفوعة مسبقا من شركات فينتك، شركات مثل النقطة الخضراء وتقدم بعض الشركات خدمات مصرفية رقمية يمكن للمستهلكين استخدام الحسابات المصرفية الرقمية بدلا من استخدام مصرف تقليدي.

المطلب الثالث: قطاعات الابتكار الرقمي وأهميته.

إن الخصائص التي يتميز بها الابتكار الرقمي جعلته يجتاح قطاعات عديدة ومتنوعة خاصة في مجال الخدمات المصرفية، مما أدى الى اكتسابه أهمية بالغة في المجال المالي والمصرفي وكذا قطاع الأعمال.

أولا: قطاعات الابتكار الرقمي:

إن من أهم القطاعات التي تبناها الابتكار الرقمي تتمثل في المدفوعات وتحويل الأموال، التأمين والعملات الرقمية المشفرة.

ويتم تقسيم هذه القطاعات وفق التقدم الذي تحرزه بالأوساط المالية كالتالي:[1]

[1] زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد08، العدد01،2019، ص404-411.

1ــ قطاعات الموجة الأولى: تتميز هذه الموجة بأن معظم زبائنها يمتلكون الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من اجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان كدرجة أولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنظيماتهم القانونية والتشريعية التي تهيئ لهم ذلك والتي تضمن سيرورة عمل آمنة ومستقرة لحدّ بعيد.

الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع تتجسد في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال النت أو التي تعمد الشركات الناشئة لتقديمها بالاشتراك مع البنوك أو بشكل مباشر منها وهي:

2ــ قطاع المدفوعات: يعتبر الدفع لمنتج أو خدمة باستخدام جهاز محمول جذابا للمستهلكين المعاصرين بسبب سرعته وبساطته وأمانه بحيث يمكن شراء أي شيء تقريبا عبر جهاز محمول، ويمكن قياس نمو صناعة الدفع بواسطة الهاتف النقال وفقا لعدد معاملات الدفع عبر الهاتف المتحرك التي يتم اجراؤها سنويا.

يمكن أيضا استخدام الأجهزة المحمولة كطريقة للدفع باستخدام تقنياتNFC لفحص المحافظ الرقمية، خدمات هذا القطاع تشمل عادة كل من: دفع الفواتير، تحويل المدفوعات محليا، تطبيقات المحفظة الالكترونية على الهواتف المحمولة، ومن أبرز الأمثلة نذكر:

- شركة المدفوعات الأردن والمختصة بدفع الفواتير؛
- شركةBEAM الاماراتية والتي تختص بالمحافظ الالكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية.

3ــ قطاع الإقراض والحصول على رأس المال: يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير(P2P) نوعا جديدا من "اقتصاد المشاركة"، تساعد منصات الإقراض P2P على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط.

المشكلة التي عملت على حلها الشركات الناشئة تستقطب جانب الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا طالبي رؤوس الأموال أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من القروض وتعمل غالبا على تهميشهم، ساهم هذا كثيرا في تطور جانب العمل لدى هاته المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية، أهم الأنشطة التي تمارس في هذا السياق ما يلي: [1]

[1] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **المرجع السابق**، ص407.

- **تدوير الأموال:** هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها وكمثال نجد شركة **MONEY FELLOWS** مصر، تتيح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء للبنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.
- **التمويل الجماعي:** هي منصات الكترونية لجمع الأموال من عموم الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما، يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه مع تحديد تكلفة المشروع ويمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع خلال فترة زمنية محددة. فكرة مواقع التمويل الجماعي بسيطة كانت كمتنفس للمبدعين ورواد الأعمال لأنها أسهمت أولا في زيادة حريتهم المالية وثانيا ساعدت في تخليصهم من سلطة المستثمرين.

4ـــ منصات مقارنة القروض: تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية الناشئة من فجوة الفرق الشاسع بين العرض والطلب على رأس المال بين هاته الشركات ومزودي التمويل التقليدي(البنوك).

هذه المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب، حيث توفر منصات المقارنة مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسّهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت لذلك.

5ـــ قطاعات الموجة الثانية: على مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة ترتكز أكثر فأكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر رقمية وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبدائي.

وفق هذا التقسيم تتضمن قطاعات الموجة الثانية للابتكار الرقمي ما يلي: [1]

- **التحويل الدولي للأموال:** في شكل مدفوعات دولية؛
- **إدارة الثروات:** تحت هذا البند فان خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر، الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم

[1] زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، **المرجع السابق**، ص409.

من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه وبذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية و تنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة من الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية و كذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم؛

- **التأمين:** يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركاتStart-up للفينتك أوجدت الحل لذلك.
- **سلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة):** البلوك تشين **block Chain** وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل). تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة، صممت معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة، هذه التقنية عالية الدقة أسهمت في قفزة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها فهم بين مؤيد ومعارض، أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر النت هي البيتكوين.

ثانيا: أهمية الابتكار الرقمي:

يكتسب الابتكار الرقمي أهمية كبيرة في الوقت الراهن وخاصة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا لكونه يوفر فرصا هائلة، كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، الدفع الفوري وتوفير مزيد من الخيارات وتيسير الخدمات، ومن شأن الابتكار الرقمي تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع، وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة ،تقوية ادارة المخاطر وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد .[1]

ومن بين أهم فوائد الابتكار الرقمي ما يلي: [2]

[1] شيماء بلقاضي، **مرجع سابق**، ص13.

[2] عبد الغاني مولودي، فتيحة علالي، **الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد3، العدد 2، جامعة أحمد دراية، أدرار–الجزائر،2019، ص15.

- تعزيز الابداع والابتكار في القطاع المالي وتنمية المعاملات الاقتصادية؛
- رقمنة القطاع المالي وتحقيق المصداقية والشفافية؛
- تعزيز الرغبة للتعاملات وكسب الزبائن وتوسيع شريحة القطاع المالي؛
- تسهيل اتاحة مصادر التمويل لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل المعاملات التجارية الكبرى والمساهمة في توسيع النشاطات المالية؛
- استخدام الابتكار الرقمي يضمن الامتثال للوائح التنظيمية والحّد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الثاني: القطاع المصرفي الجزائري في ظل الابتكار الرقمي.

من طبيعة الحياة التطور الدائب والحركة المستمرة، والابتكار الرقمي صورة من هذا التطور حيث أنه أصبح عنصرا جوهريا في القطاع المصرفي العالمي، إذ أن جل البنوك في العالم ومن بينها الجزائر تسعى لتبني وتطبيق الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي من خلال اعتماد أنظمة وأدوات رقمية، من أجل إرضاء الزبون وتوفير خدمات مصرفية متطورة تتماشى مع الخدمات العالمية.

المطلب الأول: تركيبة القطاع المصرفي الجزائري.

شهد القطاع المصرفي الجزائري عدة تحولات سريعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من خلال مختلف الإصلاحات التي مر بها، وهذا ما نتج عنه هيكل متنوع بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

أولا: البنوك العمومية: تتمثل البنوك العمومية الجزائرية فيما يلي:[1]

1ـ البنك الوطني الجزائري: أنشئ بموجب الأمر 66-187 بتاريخ جوان 1966 برأس مال قدره عشرون دينار جزائري وجاء ليحل محل البنوك التالية:[2]

- القرض العقاري التونسي أدمج بتاريخ 1جويلية 1966؛
- القرض الصناعي التجاري أدمج بتاريخ 1جويلية 1967؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا أدمج بتاريخ 1 جانفي 1968؛

[1] الموقع الالكتروني www.bank-of_algeria.dz شوهد يوم 2022/05/10.

[2] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر،2008، ص183.

- بنك الخصم بمعسكر أدمج بتاريخ 5ماي 1968؛
- بنك باريس وهولندا أدمج بتاريخ 4 ماي1968.

وقد أعتبر البنك الوطني الجزائري أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي.

2ـــ القرض الشعبي الجزائري: تم إنشائه في 14ماي1966 يقوم بممارسة جميع العمليات المصرفية بالإضافة إلى أنه يقوم بدور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.[1]

3 ـــ بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تم تأسيسه بموجب المرسوم رقم 82-106بتاريخ1982/03/13 وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية كلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة المنتمية للزراعة وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي.[2]

4ـــ بنك التنمية المحلية: أنشئ بمقتضى المرسوم رقم 85/65 بتاريخ 1985/04/30 وهو أحدث البنوك في الجزائر انبثق عن القرض الشعبي الجزائري ويقدر رأس ماله حوالي نصف مليار دينار جزائري.[3]

5ـــ بنك الجزائر الخارجي: أنشئ بموجب المرسوم 67-204 بتاريخ 1 أكتوبر 1967، منذ هذا التاريخ تم إلغاء الرخص التي كانت تمنح للبنوك الأجنبية وضم خمسة بنوك أجنبية: القرض الليوني، الشركات العالمية، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط، باركيز بنك.[4]

6ـــ **الصندوق الوطني للتوفير والادخار:** أنشئ بموجب القانون رقم 64-277 بتاريخ 10 أوت 1964، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات.[5]

---

[1] فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية على النظام البنكي الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران،2011/2010، ص65.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثالثة 2004، ديوان المطبوعات الجامعية،2004، ص190.

[3] عبد الله خبابة، **المرجع السابق**، ص184.

[4] **المرجع نفسه**، ص184.

[5] **المرجع نفسه**، ص182.

ثانيا: البنوك الخاصة: تتمثل البنوك الخاصة في الجزائر فيما يلي:[1]

1ـــ بنك سوسيتي جنرال الجزائر: تأسس سنة 2000 برأس مال فرنسي خاص ويعتبر أول بنك فرنسي يأسس في الجزائر ويعد هذا البنك شاملا يقوم بكل العمليات المصرفية مع مختلف الزبائن.[2]

2ـــ بنك السلام الجزائر: هو بنك شامل يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته وهو ثمرة التعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر وفق المقرر 08-02 المؤرخ في 2008/09/10.[3]

3ـــ بنك نتيكسس الجزائري: تأسس سنة 1999 وهو تابع لشركة نتيكسس (قطب الخدمات المالية المتخصصة) في فرنسا يتواجد عبر كامل التراب الوطني بـــــــــ 28 وكالة، يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للمؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وإلى المهنيين والأفراد الجزائريين.[4]

4ـــ بنك الإسكان للتجارة والتمويل: تم تأسيسه بموجب المقرر 02-03 المؤرخ في 27 جوان 2002 حيث تم اعتماده كبنك بموجب النظام 03-02 في 08 أكتوبر برأس مال قدره2,4 مليار دينار جزائري كشركة تابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن.[5]

5ـــ بنك العرب الجزائري: تأسس في 2001 يحظى بحضور في السوق المصرفية الجزائرية ويصل عدد وكالاته إلى 8 وكالات، يقدم تشكيلة متنوعة وواسعة من الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى سلسلة واسعة من المنتجات إلى الأفراد والمؤسسات والوكالات الحكومية وغير ذلك من المؤسسات المالية.[6]

6ـــ بنك البركة الإسلامي: تأسس في 06 ديسمبر1990 وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وبنك البركة الدولي السعودي بجدة.[7]

---

[1] الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/10.
[2] الموقع الالكتروني www.societegeneral.com تاريخ الاطلاع 2022/05/10.
[3] الموقع الالكتروني www.alsalam.com تاريخ الاطلاع 2022/05/10.
[4] الموقع الالكتروني www.natixis.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/10.
[5] الموقع الالكتروني www.housing.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/10.
[6] الموقع الالكتروني www.arab.com تاريخ الاطلاع 2022/05/10.
[7] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص203.

المطلب الثاني: أنظمة الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.

في إطار عصرنة القطاع المصرفي ومواكبة التطورات المصرفية العالمية، قامت الجزائر بإنشاء شركات وهيئات واستحداث أنظمة من شأنها الالمام بالابتكار الرقمي والتكنولوجيات الحديثة، بغية تلبية حاجيات عملائها في أحسن الظروف.

أولا: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين المصارف SATIM:

شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين المصارف **SATIM** هي شركة ذات أسهم تأسست سنة 1995 بمساهمة ثمانية بنوك وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إضافة إلى هذه البنوك تضم الشركة 8بنوك خاصة بالإضافة إلى بريد الجزائر poste Algérie.

أنشئت SATIM من أجل سبب رئيسي وهو آلية ورقمنه المعلومات البنكية وتعد عنصرا مهم ضمن مبادرة الإصلاح وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، ومهمتها الرئيسية أنها تعتبر مشروع ربط وقناة بين كل المؤسسات البنكية عبر شبكة بنكية متخصصة، وبدأت مرحلة اعداد هذا المشروع في سنة 1996 وانطلق بواسطة ABEF (منظمة البنوك والمؤسسات المالية). وتعمل مؤسسة SATIM على إدخال وظيفة الدفع الرقمي عمليا منذ سنة 2002.[1]

- **المهام الأساسية لمؤسسة SATIM** تتجلى مهامها في:[2]
- العمل على تحديث التقنيات البنكية؛
- تنظيم وإدارة البنية التحتية النقدية والتنظيمية لضمان التوافقية الكاملة بين كل متعاملي الشبكة النقدية في الجزائر؛
- المشاركة في وضع القوانين البنكية لتسيير المنتجات الرقمية؛
- مرافقة البنك في إصدار وتطوير المنتجات البنكية الرقمية؛
- تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي لضمان خصوصيتها؛

[1] الموقع الالكتروني www.satim.dz تاريخ الاطلاع :2022/05/15.

[2] سمية عبابسة، **وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري –الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس جامعة أم البواقي، الجزائر،2016، ص 351.

- تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم سير عمل نظام الدفع بمختلف مكوناته مثل: مراقبة التكنولوجيا والتحكم فيها، القيام بالإجراءات البنكية بطريقة آلية، سرعة المعاملات والعمل على التقليل من التكاليف.

ثانيا: نظام التسوية الإجمالية الفورية:Real Time Gross sottement System :

لقد شرع بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية ومساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع المبالغ الهامة والمستعجلة، هذه المبالغ تتم بصفة فورية وفي وقت حقيقي على حسابات التسوية لدى البنوك في حسابات المستفيدين في هذه المدفوعات وإنجاز هذا النظام واستقلاله يتم وفق توصيات لجنة خاصة وحسب التسويات المعمولة بها دوليا.

1ـــ التعريف بنظام RTGS:

نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي (عملية بعد عملية).[1]

كما يعرف على أنه: "نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ الأوامر الدائنة ويوفر نقطة التسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما خلال الحسابات المركزية للمصارف".[2]

كما عرفه المشرع الجزائري (بنك الجزائر) وهو الجهة المسؤولة عن وضع قانون للنظام المسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية(RTGS) على أنه: نظام للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة التي تفوق قيمة10 ملايين دينار، أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام.[3]

2ـــ أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS:

[1] آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية "خلال الفترة 4-2007/07/5، في جامعة فيلادلفيا، عمان.

[2] رشيد بوعافية، **الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر،2005، ص170.

[3] أحمد زغدار، كلثوم حميدي، **تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية(arts) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006–2014**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الثاني، جامعة الجزائر 3 ،2018، ص 9-23.

يهدف هذا النظام كغيره من الأنظمة إلى مجموعة من النقاط:[1]

- تسوية آنية لعمليات البطاقة المصرفية وجميع طرق الدفع الأخرى؛
- تلبية الاحتياجات المختلفة للمستخدمين من خلال استخدام أنظمة الدفع الالكترونية؛
- تقصير فترة التسوية وتشجيع استخدام النقود الرقمية؛
- تمكين نظام المدفوعات الجزائري من التمتع بالمعايير الدولية في إدارة مخاطر السيولة؛
- تقوية العلاقة بين البنوك.

3 ــ **مبادئ تشغيل نظام RTGS**: يقوم نظام التشغيل على:[2]

- **المشاركة:** يمكن لجميع المؤسسات التي لديها حساب تسوية في بنك الجزائر المشاركة، لأنها مدير وصاحب تسوية مجموعة البنك والمؤسسات المالية والخزينة ومركز التفتيش البريدي.
- **العملية التي يتولاها النظام:** وهي تتعامل مع العمليات المختلفة بين البنوك والمؤسسات المالية والمشاركين العامين.
- **الأعمال بين البنوك:** تحويل الأموال بين البنوك أو حسابات العملاء يتم من خلال هذه المنظمة.
- **المصرفية الجزائرية:** هي البنك الوحيد الذي يمكنه إصدار أوامر قروض أو اقتطاع أموال من حسابات المشتركين.

ثالثا: الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية AEBS:

تعد الصيرفة على الخط أحد أهم أوجه الابتكار الرقمي، ومن أجل تبني هذا النظام قامت الجزائر بإنشاء شركة مختصة في تقديم الخدمات البنكية عن بعد وهي شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية.

1 ــ التعريف بشركة "الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية":

نشأة هذه الشركة كانت عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية **Diagramme-Edi** الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية **MAGACT Multi Media** و**Soft Engineering** ومركز البحث في الاعلام العلمي والتقني**CERIST** لتنشأ شركة مختلطة سميت "الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية **Alegria E-Banking Services**" والغرض

[1] آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **مرجع سابق**.

[2] حفيظة كراع، **تحديث وعصرنة المرفق المصرفي لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية للمرافق العامة في الجزائر، جامعة باتنة 1، جانفي 2019.

منها تحقيق مشروع الصيرفة على الخط بالجزائر ، حيث تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف عملائها (مؤسسات كبرى ، مجموعات شركات، رجال أعمال، المهنيين ، الأفراد.....).

تأسست في جانفي 2004، ركزت الشركة في البداية على تطوير ودمج العمليات، بشكل أساسي لتحديث الخدمات المصرفية وأنظمة الدفع الالكترونية.[1]

2 ــ **خدمات AEBS**: تتجلى الخدمات التي تقدمها المؤسسة فيما يلي:[2]

- تعمل على إقامة بنية تحتية في نظم المعلومات؛
- تدعم وترافق البنوك في تنفيذ تقنية البنك عن بعد عن طريق اقتراح الحلول؛
- تعمل على تكوين الإداريين على البرمجيات.

والخدمات المقدمة من طرف الشركة موجودة على صنفين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي:

- الصنف الخاص بالبنك: **DIAGRAME-BANKING**.
- الصنف الخاص بالتبادل الالكتروني للبيانات **EDI** متعددة الوجهات والأقسام **DIAGRAM-E-FILES**. وتضمن تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع وتقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها.

3 ــ أهداف AEBS : تهدف بشكل رئيسي إلى:[3]

- اقتراح حلول للعملاء (البنوك والمؤسسات المالية) على أساس خدمات متعددة القنوات وكفاءة عالية وتبادل أمن المعلومات؛
- ضبط الخدمات حسب احتياجات ورغبات كل عميل؛
- تسمح لعملائها بالحصول على نظام معلومات يمتد إلى مجالات عديدة يلبي متطلبات كل منها.

[1] رحيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، جامعة الشلف،14-15 ديسمبر2004.

[2] الموقع الالكتروني www.aebs.com تاريخ الاطلاع 2022/05/10.

[3] آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **مرجع سابق**.

رابعا: المقاصة الالكترونية في الجزائر:

عرفت المؤسسات البنكية ومكاتب بريد الجزائر وهيئات الخزينة العامة في 15 ماي 2006 انطلاقة صيغة نظام جديد مكمل لنظام RGTS وهو نظام الدفع الرقمي بواسطة المقاصة الآلية، حيث يعتمد هذا النظام على الإدخال الآلي للبيانات الرقمية وصور الشيكات على الماسح الضوئي.

1 ــ تعريف نظام المقاصة:

يختص هذا النظام بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك بالاعتماد على وسائل متطورة مثل الماسح الضوئي والبرمجيات المختلفة، ويهدف للتحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن، بحيث أنه يمثل القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة وفقا للمعايير الدولية.

اعتمد تنفيذ هذا النظام في يوم 15 ماي 2006 باشتراك: بنك الجزائر، جميع البنوك، اتصالات الجزائر، بريد الجزائر، شركة satim، جمعية البنوك العامة والمؤسسات المالية AREF ويقوم هذا النظام على التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.[1]

2 ــ **خصائص نظام المقاصة الالكترونية:** يتميز هذا النظام بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:[2]

- يعمل بمبدأ عدم الاستخدام المادي لوسائل الدفع؛
- التبادل الآلي للمعطيات الالكترونية المتعلقة بالعمليات؛
- يعمل على تحديد الحد الأقصى المصرح به للأرصدة المدينة المتعددة الأطراف، من خلال إرسال إنذار الكتروني إلى مسؤول النظام والمشارك المعني في حالة اقتراب الرصيد المدين المسموح به؛
- نظام مؤمن ضد مخاطر الغش والاحتيال، بالنظر إلى أن المبادلات تتم من خلال تبادل الملفات المختومة، والاعتماد على بروتوكولات مؤمنة ومشفرة مدمجة مع النظام المركزي والبنية التحتية للتواصل والترابط؛

---

[1] عبد العالي بولعراس، محمد أمين تفرغوست، **رقمنة المعلومات في المؤسسات البنكية في ظل جائحة كوفيد-19**-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،2021/2020، ص 57.

[2] كون فتيحة، **نظام المقاصة الالكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة المدية، الجزائر، أفريل 2017، ص 382.

- يعمل في نهاية كل يوم بحساب الأرصدة الجانبية المدينة التي يتم الإشراف عليها بصفة مستمرة، ومن ثم يتم تحويلها إلى نظام التسوية الفورية الإجمالية.

3 ــ أهداف نظام المقاصة الإلكترونية: يهدف هذا النظام إلى:[1]

- الإدارة المحاسبية اليومية، وتقديم فهم شامل وحقيقي لوضع الخزينة في الأسواق المالية والوطنية؛
- تقليل وقت المعالجة وقبول أو رفض الإجراءات في غضون 5 أيام كحد أقصى، بشرط تقليل الوقت إلى 3 أيام ثم 24 ساعة؛
- حماية نظام المدفوعات العامة؛
- استعادة ثقة العملاء في طريق الدفع؛
- محاربة عمليات غسيل الأموال في الجزائر.

المطلب الثالث: منتجات الابتكار الرقمي وأدوات الدفع الالكتروني في الجزائر:

مع تطور التكنولوجيا المستمر في العمل المصرفي كان لزاما أن يظهر تطوير الأساليب وطرق الدفع، لذلك ظهر الدفع الالكتروني كأحد التقنيات الحديثة والتي ستكون بديلا عن عمليات الدفع التقليديةِ، ونظرا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والابتكارات الرقمية في مجال الصناعة المصرفية وسعيها نحو الصيرفة الالكترونية، شرعت بتقديم بعض وسائل الدفع الالكتروني التي من شأنها تعزز جودة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي الجزائري.

أولا: منتجات الابتكار الرقمي المصرفي:

لقد ظهرت منتجات وأشكال عديدة للابتكار الرقمي المصرفي برزت من خلالها صور مختلفة لاستخدامات هذا الأخير والتي يمكن اجمالها في اتجاهين هما: [2]

[1] آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **مرجع سابق**.

[2] محمد حمو، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009، ص28.

1ـــ وسائل ونظم الدفع الرقمي:

توجد عدة تطورات في أساليب تقديم الخدمات المصرفية من خلال وسائل الدفع الرقمية المختلفة وخاصة بعد انتشار عمليات التجارة الالكترونية وتطورها على الصعيد العالمي والتي من أهمها:

- **البطاقات البلاستيكية:** وهي أداة مالية تسويقية تتفوق بفاعليتها على الأدوات التقليدية في التعامل المالي، فهي تعد منافس قوي للصك، ومن أهم أنواعها: بطاقة الائتمان المصرفية، بطاقة الدفع الفوري، بطاقة السفر، البطاقة الذكية.

ويحقق التعامل بالبطاقات البلاستيكية العديد من المنافع منها:

- الأمان: أكثر أمانا من حمل النقود أو دفتر الشيكات.
- المرونة: يستطيع حاملها أن يسحب مبالغ نقدية من أي بنك.
- الربحية: تعتبر البطاقة البلاستيكية مصدرا رئيسيا من مصادر البنك.

- **النقود الرقمية:** وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتخزن في مكان آمن جدا على جهاز الكمبيوتر الخاص بالزبون والذي يعرف باسم المحفظة الإلكترونية.
- **الشيك الإلكتروني:** وهو مثل الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو حامله)، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونيا عبر الأنترنت. فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل.[1]

2ـــ قنوات الاتصال والخدمات المصرفية الرقمية:

إن التطورات التكنولوجية أثرت على وسائل الاتصالات بين المصرف والزبون أيضا، حيث يسرت عملية الاتصال بين الطرفين، كما أنه أصبح بالإمكان إبقاء الإدارة على اتصال حتى مع أبعد الوحدات ومن بين أهم قنوات الاتصال والخدمات المصرفية الإلكترونية ما يلي:[2]

- المصرف المنزلي؛
- التحويل الإلكتروني للأموال؛

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، قسنطينة الجزائر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص156.
[2] محمد حمو، **المرجع السابق**، ص28.

- العمليات المصرفية بواسطة الأنترنت؛
- الهاتف المصرفي.

ثانيا: أدوات الدفع الرقمي في الجزائر:

على الرغم من أن طرق الدفع الالكتروني قد تم تطويرها في جميع أنحاء العالم وتوسع استخدامها لتشمل مجالات مختلفة، لأنها أصبحت واحدة من أهم طرق الدفع في الوقت الحاضر، إلا أن الجزائر لا تزال متأخرة في هذه التطورات مقارنة بالدول الأخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

1ـــ تعريف الدفع الالكتروني: يعرف الدفع الالكتروني على أنه عملية تحويل الأموال التي هي في الأساس ثمن سلعة أو خدمة أو الحصول على مستحقاتك بشكل رقمي الكتروني، فهو أحد طرق الدفع الحديثة التي تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية في القيام بالعديد من المعاملات المالية الالكترونية، كما أنه يتمتع بدرجة عالية من الحماية والسرعة والسرية أيضا.[1]

2ـــ أدوات الدفع الالكتروني في الجزائر:

تتمثل أدوات الدفع الالكتروني في الجزائر في البطاقات البنكية وهي نوعان:

- **بطاقات الصراف الآلي CIB:**

أنشأت هذه البطاقة بواسطة شركة SATIM وبدأ العمل بها سنة 1997، تستعمل هذه البطاقات للسحب من أجهزة الصرف الآلي وهي محددة المدة والمكان لأنها تصلح في الجزائر فقط. يتم التعرف على هذه البطاقات من خلال شعارCIB.

وما يعاب على هذه البطاقات أنها بطاقات سحب فقط وليست بطاقة دفع كما يشير لها اسم النظام، هذا في ظل ضعف التعامل بهذه البطاقات لوجود عدة مشاكل فيها.[2]

- **البطاقات البنكية الدولية:**

يعد القرض الشعبي الجزائري CPA البنك العمومي الوحيد في الجزائر الذي يصدر بطاقة VISA الدولية وهي بطاقة للسحب والدفع تمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة صالحة على المستويين المحلي

[1] رحمة خالد، **الدفع الالكتروني الحديث**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني www.tijaratuna.com بتاريخ 03 أفريل 2021، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

[2] سليمان ناصر، **النظام المصرفي وتحديات العولمة**، مجلة الدراسات والاقتصاد والمالية، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2008، ص14.

والدولي، تسمح للعميل بالقيام بعملية الدفع عن طريق الأنترنت أو عن طريق آليات الدفع الالكتروني، على الرغم من الانتشار الواسع لهذه البطاقة على المستوى العالمي إلا أن إصدارها لا يزال ضعيفا.[1]

وما يعاب على هذه البطاقة رغم صفتها العالمية أنه لا يمكن اعتبارها بطاقة ائتمان أي لا يمكن السحب بها أكثر من رصيد، وهذا ما يفسر بغياب ثقافة البطاقات البنكية في الجزائر بسبب محدودية أماكن التعامل بها مقابل التفضيل النقدي في التعاملات اليومية للأفراد. المطلب الثاني: منتجات الابتكار الرقمي واثاره في القطاع المصرفي.

أدى انسجام الحقائق التقنية مع التحول المتسارع في صناعة الصيرفة المتطورة، الى ظهور منتجات عديدة للابتكار الرقمي والتي بدورها أثرت على العمل المصرفي بصورة مباشرة.

[1] عبد العالي بولعراس، محمد أمين تفرغوست، **مرجع سابق**، ص61.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل تبيّن أن الابتكار الرقمي أداة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة ، فهو يسمح لشريحة كبيرة من الأفراد للعمل به دون اللجوء للجهاز المصرفي ،ويعتبر وسيلة للحصول على مصادر تمويلية بديلة، لكن لا بد من توفير القواعد التنظيمية الملائمة لعمل الشركات الناشطة في هذا المجال بالإضافة إلى الأمن المعلوماتي خاصة في القطاع المصرفي الجزائري، كما أن البنوك بدأت بالاعتراف بمدى أهمية الابتكار الرقمي في نشاطاتها وتأثيره على إيراداتها ومستقبلها خاصة من العملاء المؤيدين للتكنولوجيا الحديثة.لذلك وجب على البنوك الجزائرية اتخاذ كل التدابير اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجهها ،بهدف زيادة ربحيتها وتنويع وسائل دفعها وضمان حصة سوقية مناسبة.

الفصل الثاني

واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري على ضوء تجربة بنكي الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري

شهدت الآونة الأخيرة تطورات رقمية كثيرة أدت إلى إحداث تغيرات جذرية في القطاع الاقتصادي وخاصة القطاع المصرفي، ولعل التوسع في استخدام الابتكارات الرقمية من طرف الأفراد والمؤسسات لما تحتويه من مزايا متعددة في مجال المعاملات المصرفية، أجبر القطاع المصرفي على تكييف أنشطته بما يتلاءم مع متطلبات العملاء وكذلك للاستفادة من الأساليب الرقمية المبتكرة في مجال الخدمات المصرفية.

إن البنوك المتطورة هي التي تستطيع تقديم خدمات مصرفية مبتكرة من خلال تقديم خدماتها بنوعية وأداء متميز يعتمد على الابتكار الرقمي وعلى إطارات مؤهلة تتمتع بمهارات مميزة للتعامل مع العملاء، وفي هذا الصدد عمل القطاع المصرفي الجزائري على تطوير وعصرنة بنوكه من خلال الجهود المبذولة في تبني الابتكار الرقمي وتطبيقه في المعاملات البنكية في ظل التحديات التي تواجهه.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم مستجدات القطاع المصرفي الجزائري في مجال خدمات الابتكار الرقمي من خلال تسليط الضوء على بنك التنمية الريفية والفلاحية والبنك الوطني الجزائري وفق المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مدخل عام لبنكي الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري.**
- **المبحث الثاني: تحليل واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.**
- **المبحث الثالث: منافع وآفاق الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.**

المبحث الأول: مدخل عام للبنكين محل الدراسة BNAوBADR :

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري من أهم البنوك العمومية في الجزائر والتي تحاول الوصول إلى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من وسائل المعرفة في عملها والاهتمام بكل تطورات الابتكار الرقمي في مجال الخدمة المصرفية.

المطلب الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أكبر البنوك العمومية في الجزائر، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف، إضافة إلى اهتمامه بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، تم إنشائه في 13 مارس 1982.

كما يعتبر صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، في بداية الأمر تكّون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن 326 وكالة و31 مديرية عامة، ويضم حوالي 7000 موظف على مستوى الهياكل المركزية والجهوية وكذا المحلية، كما يعتبر الآن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة.

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نحو أربعين سنة، على تدعيم تنمية إقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه."[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يتضمن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثلاث مصالح تتمثل في مصلحة المنازعات القانونية، مصلحة التجارة الخارجية، مصلحة القروض، يشرف عليها مدير الوكالة. ويظهر هيكلها في الشكل التالي:

[1] الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badr-bank.net تاريخ الاطلاع 2022/04/04.

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

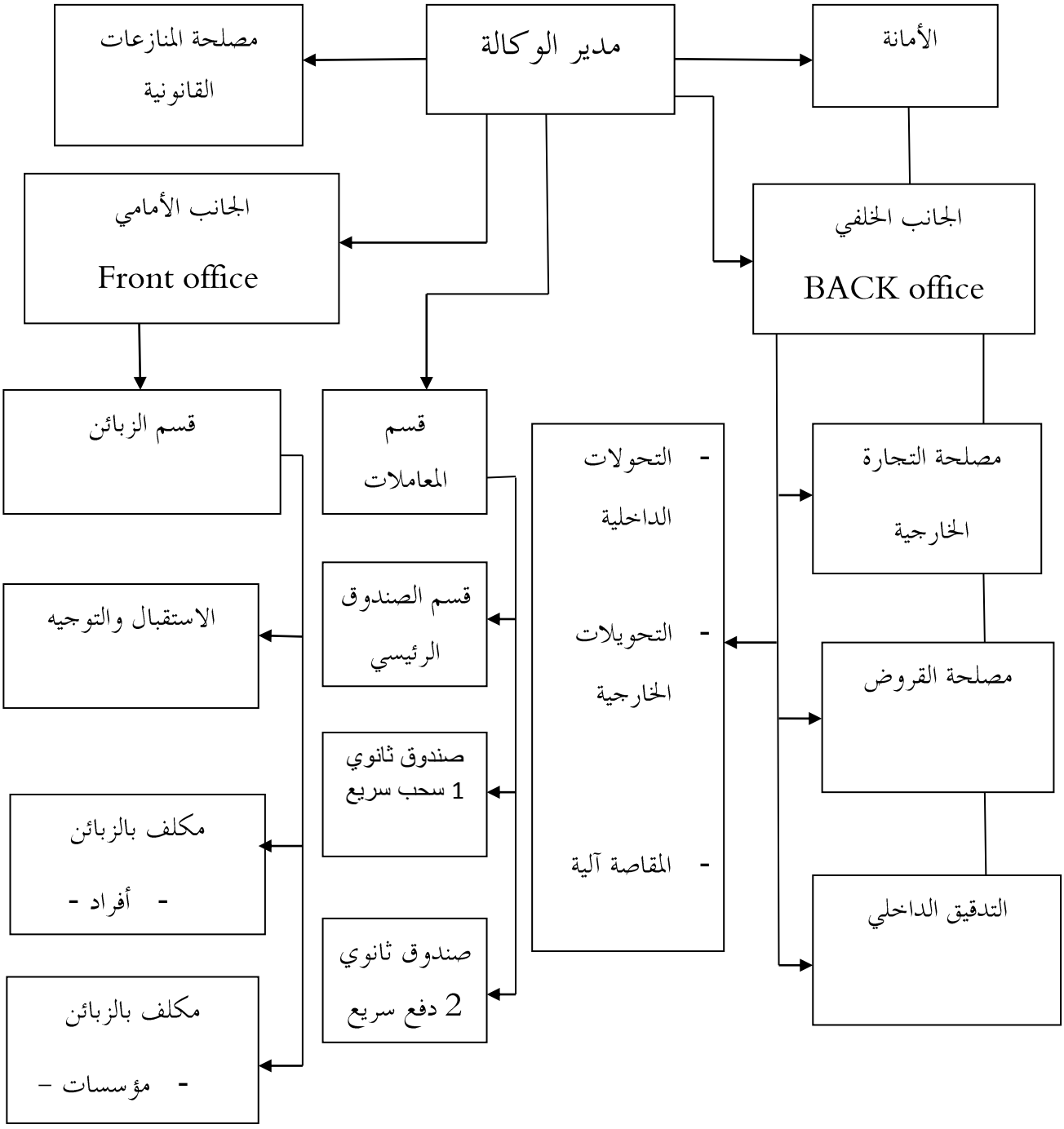

ـــ **المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: تقديم عام حول البنك الوطني الجزائريBNA :

يعتبر البنك الوطني أهم البنوك العمومية الجزائرية كونه أول بنك تجاري وطني جزائري تم إنشائه، ويمثل قاعدة البنوك العمومية.

أولا: تعريف بنك الوطني الخارجي BNA:

يعد أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، وبعد إعادة هيكلته تم إنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، وهو أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ05 سبتمبر1995.

في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2018 تم أيضا رفع رأس مال البنك إلى 150000 مليار دينار جزائري.

مع أزيد من 5000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم، وهذا من خلال عروض ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة، مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.[1]

[1] الموقع الالكتروني www.bna.dz تاريخ الاطلاع 05 /2022/05.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA:

يندرج هيكل البنك الوطني تحت إشراف المدير العام وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

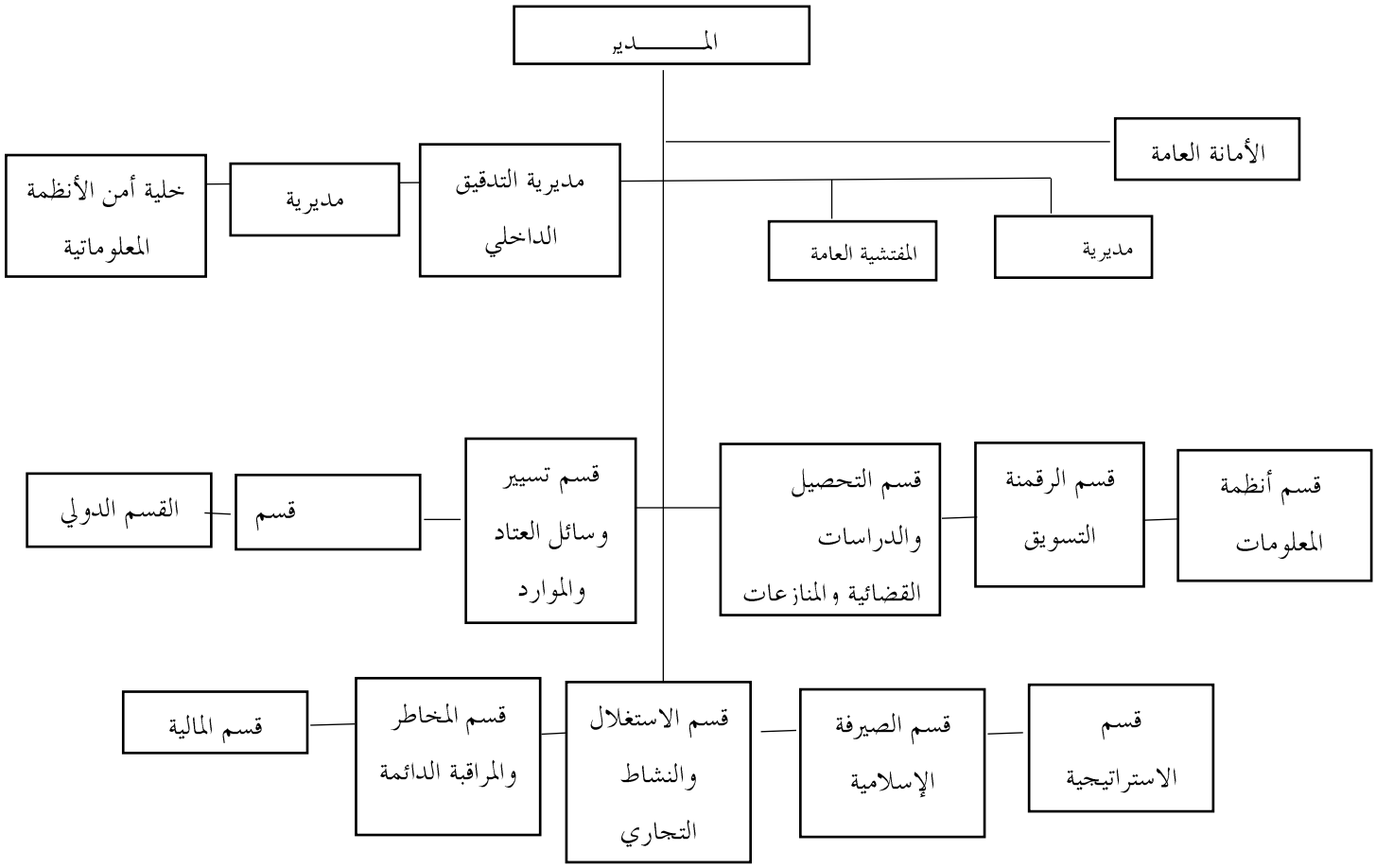

ـــ **المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل واقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.

بادرت بعض المؤسسات المصرفية الجزائرية والمالية إلى تقديم بعض الخدمات الرقمية عبر شبكة الأنترنت من خلال موقعها الالكتروني بهدف عصرنة وتطوير خدماتها كعمليات الدفع والتسديد وغيرها من الخدمات وعلى رأسهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: جوانب الابتكار الرقمي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري:

تعتمد البنوك الجزائرية في نشاطاتها اليومية على برنامج (logiciel)، يمكن البنوك من القيام بخدماتها بسهولة لأن الهدف الرئيسي للبنك هو تلبية رغبات العملاء وتحقيق رضاهم من خلال محاولة إيصال مختلف التكنولوجيات الحديثة وتعريفهم بكل المنتجات الجديدة.

أولا: البطاقات البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري:

تعد البطاقات الائتمانية من الجوانب المهمة في قطاع عمل البنوك، كما أصبحت تشكل إحدى الحاجات الأساسية للأفراد في معاملاتهم، وهذه البطاقات المصرفية موحدة في جميع البنوك وذلك لتسهيل العمليات البنكية بين الزبائن.

1ـ البطاقات البنكية في بنك BADR:

يقدم بنك BADR خمسة أنواع من البطاقات والتي تلبي عددا متنوعا من احتياجات العملاء وهي كالتالي:

الجدول رقم (01): أنواع البطاقات البنكية في بنك BADR

البطاقة	مميـــــــــــزاتها
الكلاسيكية CIB	ـــ بطاقة محلية مرتبطة بالحساب البنكي توفر خدمات الدفع والسحب، مدة صلاحيتها عامين على مدار 24 ساعة/24ساعة وخلال 7أيام/7أيام.
الذهبية CIB	ـــ بطاقة الدفع ما بين البنوك وهي مرتبطة بالحساب البنكي، ولها سقف سحب محدد، مدة صلاحيتها عامين، مخصصة لزبائن البنك الذين يتجاوز دخلهم 10 ملايين سنتيم.
القابلة للشحن CBRI	ـــ بطاقة محلية مرتبطة بالحساب البنكي، يمكن من خلالها دفع المشتريات وهي صالحة لمدة عامين، تعمل في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقط.
TAWFIR	ـــ مرتبطة بحساب دفتر التوفير(LEB)أو دفتر التوفير للفلاح(LEF) بفوائد أو

	بدون فوائد صالحة لمدة عامين ويمكن استخدامها محليا فقط.
Master CARD	ــ بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع موجهة للزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة، تسمح بالقيام بعمليات الدفع عن طريق الأنترنت أو عن طريق آليات الدفع الإلكتروني في كل أنحاء العالم وهي نوعان: ــ **البطاقة البنكية الكلاسيكية:** يقدر سقف سحب هذه البطاقة 1000 أورو، تتيح لحاملها القيام بعملية السحب من الموزعان الآلية DAB والشبابيك الآلية GAB في الخارج والتي تحمل شعار "ماستر كارد"؛ ــ **البطاقة البنكية تيتانيوم:** يقدر سقف هذه البطاقة ب 800 أورة.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2 ــ البطاقات البنكية في بنكBNA :

يقدم البنك الوطني الجزائري أربعة أنواع من البطاقات في إطار تلبية رغبات عملائها يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أنواع البطاقات البنكية في بنك BNA

البطاقة	مميـــــــــزاتها
الكلاسيكية CIB	ــ توفر عمليات الدفع والسحب ما بين البنوك، الراتب الأدنى أقل من 12000 دج شهريا يمكن سحب 80 بالمئة من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر.
الذهبية CIB	ــ توفر عمليات السحب والدفع ما بين البنوك، الراتب فيها يفوق 12000 دج شهريا.
VISA الكلاسيكية	ــ الحد الأعلى للسحب 500 أورو في اليوم، الحد الأعلى للدفع 1000 أورو في اليوم، المقدار المستحق لاكتسابها 1000 أورو.
VISA الذهبية	ــ الحد الأعلى للسحب 750 أورو في اليوم، الحد الأعلى للدفع 3000 أورو في اليوم، المقدار المستحق لاكتسابها 4500 أورو.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري.

تبين معطيات الجدول 1 و2 أنواع البطاقات البنكية الموجودة على مستوى البنكين (بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري)، والملاحظ من خلال هذه المعطيات أن أنواع البطاقات البنكية في

البنكين محدود وموحد تقريبا في جميع البنوك الجزائرية، وتفسر محدودية أنواع هذه البطاقات بعدم التطبيق الفعلي للابتكار الرقمي وكذلك نوعية عمل البنوك الجزائرية إذ أن كل بنك يختص بقطاع معين إلى جانب وظائفه التقليدية كالإيداع والسحب، هذا ما أدى إلى نقص الاهتمام بتطوير البطاقات أو إضافة أنواع أخرى بشروط مرنة تتناسب مع طبيعة الفرد الجزائري واحتياجاته.

ثانيا: الموزعات الآلية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري:

بهدف عصرنة النشاط البنكي وفي إطار تبني جوانب الابتكار الرقمي قام البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع أجهزة إلكترونية تعرف بالموزعات الآلية والتي تسمح بتسوية العمليات البنكية عن طريق البطاقات البنكية.

1ـــ أجهزة الدفع الإلكتروني:

يعد جهاز TPE بمثابة عامل تجاري يسمح بقبول عمليات الدفع المالي ومعالجتها بشكل آمن، فهو يقوم بقراءة البطاقة البنكية عبر الشريط المغناطيسي يكفي أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقة الائتمان والموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني والذي بدوره يقوم بتأكيد كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص من الزبون بعد أن يدخل الزبون رقما سريا خاصا به يعرف برقم التعريف الشخصي السري(PIN) يسمح بالتأكد من هوية حامل البطاقة ، بعد ذلك يقوم الحاسوب المركزي بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر وكل هذا يتم في ثواني.

يوجه جهاز الدفع الالكتروني إلى فئة التجار والمؤسسات ورجال الأعمال، ويسمح لحاملي البطاقة بدفع ثمن مشترياتهم وتسديد فواتيرهم بسرعة وبحماية تامة عند كل عملية.

كما يوفر للزبائن عدة تسهيلات نذكر منها ما يلي:[1]

- تسوية مختلف عملياتهم عن طريق البطاقة البنكية CIB؛
- ضمان الدفع خلال تسوية معاملاتهم.

2ـــ أجهزة الصراف الآلي:

[1] عبد العالي بولعراس، محمد أمين تفرغوست، **مرجع سابق**، ص74.

عبارة عن آلة أوتوماتيكية يوفر لعملاء المؤسسات المالية إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة دون اللجوء للفرع، فهو بديل عن الحاجة إلى موظف للقيام بأي عملية، حيث يجب على العميل إدخال بطاقة بلاستيكية مرمزة تحتوي على رقم سري خاص بالعميل وبعض المعلومات الأمنية، ومهمتها الأساسية هي تقديم الخدمات الأكثر ضرورة للزبائن.

- ويستعمل البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية نوعين من الموزعات الآلية هما:[1]

- **الموزع الآلي النقدي DAB**: يساهم في تخفيض نشاط السحب في الفروع، يتواجد في الشوارع والمحطات ويعمل دون انقطاع؛
- **الشباك الآلي النقدي GAB**: يتم استعماله من طرف الزبائن في حالة غلق البنك واستعجال الزبون.

وتعتبر أجهزة الصراف الآلي من جوانب الابتكار الرقمي الحديثة في مجال العمل البنكي وهي الأجهزة الأكثر استعمالا في البنكين.

المطلب الثاني: خدمات الابتكار الرقمي في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تشهد خدمات الابتكار الرقمي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري قدرا كبيرا من التطور، إذ ان الخدمات المتميزة بكفاءتها ونوعيتها تجذب المستهلك أو الزبون الجزائري عامة كون أن هذه الخدمات تحقق نوعا من الراحة لدى مستخدميها بفضل سرعة إجراءاتها.

أولا: خدمات البنك الوطني الجزائري الرقمية:

بهدف الاستفادة من الابتكار الرقمي وربح الوقت وكذا تسهيل العمليات المصرفية، فقد عكف البنك الوطني الجزائري إلى تقديم خدمات مصرفية جديدة في إطار البنك عن بعد.

1ـ خدمة Eban King:

يوفر البنك الوطني الجزائري خدماته الرقمية عبر موقعه الالكتروني www.BNA.NET وهي خدمة دائمة 7/7أيام و24/24 ساعة وآنية تسمح للزبائن بالولوج إلى حساباتهم البنكية بنقرة بسيطة وبكل أمان ن وذلك من خلال الرابط: ebanking.bna.dz وتتمثل خدمات البنك الرقمية في تمكين الزبائن مما يلي:[2]

- الاطلاع على الحسابات وتاريخ مفصل عن الرصيد؛

[1] الموقع الالكتروني www.badr.dz و www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/20.
[2] الموقع الالكتروني www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/20.

- متابعة التحويلات؛
- طلب دفتر الشيكات والبطاقات البنكية؛
- التسديد الجبائي عبر الأنترنت؛
- خدمة الرسائل الالكترونية؛
- الاعتراض على البطاقات البنكية في حالة السرقة أو الضياع.

2ـــ خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال:

يسمح بتقديم هذه الخدمة لزبائن متعامل الهاتف النقال mobilis والبنك الوطني الجزائري، حيث تمكنهم من الاطلاع على رصيد حسابهم البنكي، تحويل الأموال ما بين وكالات البنك دون التنقل على وكالة الزبون، وكذا دفع فواتيرهم الهاتفية موبيليس من هاتفهم أين ما كانوا وفي أي وقت يشاؤون، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(03): خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال

ـــ المصدر: www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/15.

3ـــ خدمة تبادل المعطيات المرقمنة:

تخص هذه الخدمة أصحاب المؤسسات الذين يرغبون في صب الأجرة الشهرية لموظفيهم، ولا يملكون الوقت للقيام بالعملية، لذا قام البنك الوطني الجزائري بتوفير خدمة تبادل المعطيات الآلية EDI.

حيث تسمح هذه العملية من الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي تحويل الأجور بصفة آلية.

والشكل التالي يوضح العملية:

الشكل رقم (04): خدمة تبادل المعطيات المرقمنة

ـــ المصدر: www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/15.

4ـــ فتح حساب مصرفي عبر الانترنت:

يوفر البنك الوطني الجزائري خدمته الجديدة "الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الأنترنت" هذه الخدمة المجانية متوفرة 24سا/24سا و7أيام/7أيام وبالتالي تسمح بتوفير الوقتك تتم العملية كالتالي:[1]

- تسجيل الدخول إلى موقع الخدمات البنكية الالكترونية ebanking.bna.dzأو بتحميل تطبيق BN@tic؛
- ملأ استمارة المعلومات الموضوعة؛
- تحميل وثائق الثبوتية (شهادة الميلاد، شهادة الإقامة ووثيقة الهوية)؛
- اختيار الوكالة، تاريخ وتوقيت الموعد لإنهاء عملية الفتح وتفعيلها.

مع الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الانترنت ستتمكن من فتح الحسابات التالية:

- حساب ودائع تحت الطلب؛
- حساب توفير كلاسيكي وحساب توفير مستقبلي؛
- حساب إسلامي للودائع تحت الطلب؛
- حساب توفير إسلامي بربح أو بدون ربح؛
- حساب الاستثمار الإسلامي.

[1] الموقع الالكتروني www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/20.

5ـــ طلب التمويل عن بعد:

يوفر البنك الوطني الجزائري خدمة طلب التمويل عن بعد للأفراد أو المؤسسات بصيغة مجانية، متاحة 24سا/24سا و7 أيام/7 أيام، تسمح لكم بطلب التمويل الخاص بكم عن بعد دون حاجة التنقل إلى الوكالة عبر الخطوات التالية:[1]

- تسجيل الدخول إلى الموقع أو استعمال تطبيق الهاتف المحمول، والذي يمكن تنزيله مجانا؛
- اختيار التمويل المناسب؛
- إجراء محاكاة (للزبائن الأفراد)؛
- إنشاء فضاء للزبون؛
- طلب التمويل؛
- تحميل الوثائق اللازمة؛
- تحديد موعد مع الوكالة الأقرب لإنهاء معاملات طلب التمويل.

مع هذه الخدمة المصرفية عن بعد، بإمكان الزبائن التقدم بطلب للحصول على تمويل بمختلف صيغ القروض الكلاسيكية والصيرفة الإسلامية.

ثانيا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية الرقمية:

يعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة خدمات لزبائنه عبر بوابته الرقمية e-Banking من أجل الاستفادة من الخدمات البنكية من المنزل وتتجلى هذه الخدمات في:[2]

- الاطلاع على الأرصدة وحركات الأموال الخاصة بالحسابات؛
- تحميل بيان الحسابات؛
- إصدار أمر التحويل البنكي الجماعي بالنسبة للشركات.

وللحصول على الخدمات البنكية الرقمية "BADRnet " لا بد من أن يكون للزبون حساب بنكي وأن يحصل على اشتراك مع الوكالة التي يتعامل معها ويوقع اتفاقية اشتراك من خلال تسجيل الحسابات المعنية بالاشتراك ثم يحصل على اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به والتي يجب تغييرها عند أول دخول له.

[1] الموقع الالكتروني www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/20.
[2] الموقع الالكتروني www.badr.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/20.

- **تقييم الابتكار الرقمي في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

لاحظنا من خلال ما سبق جهود الجزائر في تبني الابتكار الرقمي من خلال إطلاق مشروع التسوية الإجمالية الفورية RTGSونظام المقاصة الالكترونية، غير أن هذه الإنجازات تبقى محدودة مقارنة بالتطورات التي يشهدها الاقتصاد الرقمي في مختلف دول العالم، فمن خلال التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات سنة 2018 احتلت الجزائر المرتبة 83 عالميا من أصل 175 دولة شملها التصنيف، وبالتالي حققت الجزائر تقدما ب 8 مرات مقارنة بالتقرير الصادر عام 2016.[1]

أما على المستوى الإقليمي فاحتلت الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا بعد كل من تونس والمغرب ومصر، والمرتبة التاسعة على المستوى العربي، حيث أحرزت تقدما بثلاث مراتب على هذا المستوى، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف أخذ بالحسبان خمسة معايير وهي: عدد المشتركين بالهاتف النقال ن وأنترنت الهاتف النقال والثابت بالإضافة إلى الانترنت ذات التدفق العالي عن طريق الألياف البصرية وعدد مستخدمي الانترنت.

تعتبر الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية الفلاحية والريفية عبر موقعهما الالكتروني من أهم وأبرز الخدمات الرقمية المتطورة، ويعود السبب للأهمية التي يوليها العملاء للوقت والجهد الذي يتم توفيره من خلال استخدام المواقع الالكترونية للبنكين، إضافة لسهولة الولوج إلى العمليات البنكية، وعليه فأن جودة الخدمة وتطورها يكون ظاهرا من خلال تقديم البنك لهذه الخدمات الرقمية، كما يعتبر هذان البنكين من أكبر البنوك تطورا في مجال الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري.

[1] تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، بالاعتماد على موقع وكالة الأنباء الجزائرية، http://www.aps.dz/ar/sante-science_technologie ، تاريخ الاطلاع 2022/05/15.

المبحث الثالث: منافع وآفاق الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.

رغم التطور الهائل الذي وصلت إليه الصناعة المصرفية بفضل الابتكار الرقمي، والمنافع التي تقدمها من خلال المنتجات الرقمية التي سهّلت على المتعاملين أداء وظائفهم ورفع إنتاجياتهم، إلى أن هناك عدة تحديات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو الابتكارات الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: منافع تبني الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري:

لا يزال القطاع المصرفي الجزائري يعاني على غرار معظم القطاعات المصرفية العربية من ضعف تطوره، ولهذا لابد من اغتنام فرصة الاستفادة من منافع الابتكار الرقمي والتي يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- الشمول المالي: استطاع الابتكار الرقمي التغلب على البعد الجغرافي للفروع البنكية عن أماكن تواجد الأفراد بفضل تقنياته الرقمية معتمدا في ذلك على خدمة الهاتف المحمول، مما كان له أثر على تخفيض التكاليف، وتوسع في تقديم الخدمات المصرفية بشكل أسرع وأكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة؛
- المساهمة في تقليص فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من خلال اعتماد منصات الإقراض النظراء، مما يسمح بتنفيذ هذا النوع من المشروعات، الذي يعاني من اتساع الفجوة التمويلية بسبب تشدد البنوك في سياستها الإقراضية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- زيادة انتشار الدفع الرقمي: من خلال اعتماد تقنيات المدفوعات الرقمية، مما يمكّن البنوك من تقليص الطلب على النقد، وسهولة تسوية المعاملات المالية التجارية وتخفيض تكاليفها؛
- تخفيف انقطاع علاقات المراسلة المصرفية: إن الابتكار الرقمي يمكن أن يساهم في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية، مما يخفف من حدة انقطاع علاقات المراسلة المصرفية؛
- تحسين وتخصيص نمو الخدمات المالية: يستطيع الابتكار الرقمي مساعدة البنوك على تحسين خدماتها ومنتجاتها التقليدية، فعلى سبيل المثال يمكن للبنوك عرض خدمة روبوتات الاستشارة على زبائنها، لتمكينهم من تجسيد استثماراتهم وتحسين تجربة العملاء وتخصيصها، مما سيزيد من كفاءة أداء البنوك؛

[1] وفاء حمدوش، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، الجزائر،2021، ص550.

- تخفيض تكاليف المعاملات وتوفير خدمات مصرفية بشكل أسرع: يمكن للابتكار الرقمي والحلول المالية ذات الصلة، توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بالشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال؛
- إدارة المخاطر اعتمادا على التكنولوجيا التنظيمية (Reg Tech): من خلال تطبيق المؤسسات للتقنيات الناشئة على نحو مبتكر بهدف التأقلم مع متطلبات الامتثال المتغيرة، ومن أهم أولوياتها هي أتمته ورقمنه قواعد مكافحة غسيل الأموال؛
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة: الابتكار الرقمي يشكل نافذة لتعزيز تقديم الخدمات دون تأخير وبخصوصية وسرية تامة للعميل ودون التقيد بوقت العمل ودون الحضور الشخصي؛
- تعميق الولاء: يعمل الابتكار الرقمي على زيادة فرص اتصال العميل بمصرفه والحصول على خدماته ومنتجاته، ضمن دائرة مكان وزمان أوسع، فإن ذلك يعمل على توطيد العلاقة بين العميل والمصرف وخلق نوع جديد من الولاء له؛
- دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية: مثل شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومنافستها للبنوك، حيث تقدم خدمات وثيقة الصلة بالبنوك؛
- دخول العديد من المؤسسات التجارية والاقتصاديات سوق الأعمال المصرفية: إن التفاعل بين مختلف هذه العوامل أدى إلى ضرورة تبني الابتكار الرقمي، إذ أن تغير المعطيات يؤدي إلى تغير الوسائل لمسايرة هذه المعطيات الجديدة؛
- تعزيز المنافسة بين البنوك: من خلال الابتكار والعمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة: من خلال مجموعة الفرص التي يقدمها الابتكار الرقمي انطلاقا من خدماته المالية والمصرفية الرقمية التي تهدف إلى تحقيق التمكين المالي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمرتبط بأهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: تحديات الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.

تواجه عملية تبني الابتكار الرقمي وتطبيقه ضمن القطاع المصرفي الجزائري مجموعة من التحديات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:[1]

- ضعف بيئة الأعمال ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة (المغامرة)، التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية؛
- تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدّلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛
- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات ومعجلات للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية؛
- من جانب الطلب على الابتكار الرقمي فإن "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي تشكّل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ن حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي للعميل في الدول العربية؛
- مشكلة الخطر الإلكتروني، فالهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية، والإضرار بالسمعة، والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوّقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي؛

[1] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر،2019، ص740.

- ضعف الإلمام بالغة الإنجليزية، مما يعيق الاستفادة من كافة مواقع منصات التمويل الجماعي، نظرا لأن معظم المواقع تستخدم اللغة الإنجليزية؛
- ضعف الإنفاق العام على البنية الرقمية والمعلوماتية، وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية؛
- نقص التثقيف المالي، حيث سجلت نسبة التثقيف المالي إلى إجمالي الأفراد البالغين الجزائريين في حدود 32 بالمئة؛
- انتشار الإقصاء المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات بسبب انخفاض مستويات المنافسة المصرفية، الناتجة عن ارتفاع مستويات التركز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من البنوك العمومية على حجم معتبر من السوق المصرفية سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي؛
- غياب البحث والتطوير لتوظيف الابتكار الرقمي؛
- ضعف التكوين القاعدي للأطر البشرية ذات الكفاءة؛
- انعدام روح المبادرة والابتكار من طرف موظفي البنوك؛
- قلة الخبراء والإطارات في مجال التقنيات المصرفية.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للاستفادة من الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في تطوير القطاع المصرفي والوضع الحالي الذي وصلت إليه، إلا أن هذه النتائج لا تعكس كفاءة البنوك وبالتالي ما زالت تحتاج إلى تقنيات وآليات وسبل جديدة تمكنها من تطبيق الابتكار الرقمي والنهوض بالقطاع المصرفي، وفي هذا الصياغ يمكن إدراج مجموعة من الحلول وتبويبها في مجموعات تمكن من تطبيق الابتكار الرقمي والاستفادة منه:[1]

[1] تم اقتباس هذه الحلول وتبويبها بالاعتماد على المراجع التالية:

- عواطف مطرف وآخرون، **عرض تطبيقات الأنظمة الرقمية في المصارف الجزائرية في إطار جهودها للتحول الرقمي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر،2021، ص145.
- صالح مفتاح، **البنوك الالكترونية والتجارة الالكترونية**، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ص6.
- شول شهرة، مدوخ ماجدة، "**الصيرفة الالكترونية: ماهيتها–مخاطرها –حمايتها**"، مداخلة مقدمة إلى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل–الجزائر، يومي07/06 جوان 2005، ص10.
- تسيير العجارمة، "**التسويق المصرفي**"، دار مكتبة الحامد، الطبعة الأولى، 2004، ص20.

- **الارتقاء بالعنصر البشري:** يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية لتطبيق الابتكار الرقمي، ومن أجل هذا وجب الاهتمام بالعنصر البشري من خلال العناصر التالية:

- الاستفادة من الطاقات البشرية الجزائرية الموجودة في الداخل أو الخارج؛
- تكثيف شبكة الخدمات الرقمية ووكالات البنوك العمومية والخاصة؛
- التركيز على ضمان التأمين وحماية التعاملات البنكية؛
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم مع حاجات الأفراد وقدرات العملاء المالية.

- **تشجيع المنافسة المصرفية والاستفادة من التجارب الرائدة:** في إطار تبني الابتكار الرقمي وتطبيقه في البنوك الجزائرية لابد من التوجه إلى المنافسة كونها محرك نشيط للابتكار في مجال الخدمات المصرفية الرقمية من خلال ما يلي:

- خلق جو المنافسة في مجال الاتصالات لأن هذا القطاع محتكر من طرف شركة واحدة تسيطر على الانترنت في الجزائر وهي شركة اتصالات الجزائر؛
- على المؤسسات البنكية في الجزائر الانفتاح على التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية لضمان بقائها واستمراريتها؛
- فتح مجال التحالفات والشراكات الاستراتيجية مع المصارف العالمية أو الجهوية التي شهدت تطورا يسمح لها بأن تنافس في الأسواق العالمية بسهولة كبيرة؛
- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية؛
- وضع آليات للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية التي تواجهها البنوك الجزائرية من أجل العمل على زيادة قدرة البنوك في استخدام مواردها في الابتكارات الرقمية؛
- الاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية المتطورة في مجال الابتكار الرقمي وتطبيق نتائج أبحاثها؛
- عطاء أهمية وأولوية للأطر التشريعية المنظمة للتعاملات الرقمية في مجال الصيرفة وحماية العملاء؛
- إصدار قوانين وتشريعات تتماشى مع التطورات المستمرة في مجال الرقمنة؛

- **تنمية ثقافة الابتكار الرقمي:** تعتبر ثقافة الابتكار الرقمي في المجتمع الجزائري جديدة ودخيلة عليه ولا يمكن للبنوك تطبيق الابتكار الرقمي إلا بتنمية ثقافته لدى الفرد الجزائري ويتم ذلك بالاعتماد على ما يلي:

- تحديث البرامج في الجامعات والمعاهد وإدراج مقاييس وبحوث تتعلق بمشاريع الرقمنة؛

- ضرورة نشر الوعي المعلوماتي في الأوساط الجزائرية بأهمية ومزايا الابتكارات الرقمية؛
- محاولة إدخال الانترنت في كل أعمال البنوك حتى تصبح من الأمور العادية؛
- العمل على إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لها؛
- الاعتماد على برامج التدريب والتعليم في المؤسسات المهنية والإدارية بالإضافة إلى ضرورة التوجه نحو التعليم الرقمي على مستوى المؤسسات التربوية والجامعات؛
- إعادة تهيئة البنية التحتية للابتكار الرقمي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال التكنولوجيا المالية؛
- العمل على تقليل العمل الورقي واستبداله بالعمل الرقمي، بالإضافة إلى تشجيع الموظفين على الإبداع في عملهم من خلال تحفيزهم؛
- القيام بحملات التوعية داخل المجتمع الجزائري لنشر الثقافة المالية والمصرفية؛
- متابعة ومراقبة السوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تحليلنا لواقع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري، وذلك بالاستناد على جوانب وخدمات الابتكار الرقمي التي يقدمها كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري، وعلى الرغم من الجهود المبذولة التي يقوم بها القطاع المصرفي الجزائري في مواكبة التطورات القائمة في الساحة المصرفية العالمية، إلا أن الابتكار الرقمي يعتبر غير حاضر بالشكل المطلوب ويرجع هذا للمنظومة البنكية التي مازالت تتخبط في المشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة، فمن خلال دراستنا التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري وجدنا أن مستوى تطبيق الابتكار الرقمي لا يزال ضعيفا بسبب عوامل تتعلق بثقافة الفرد الجزائري الذي يرفض التعامل الافتراضي، إضافة إلى عوائق عديدة سبق ذكرها والتي تعيق تطبيق الابتكار الرقمي.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع اتضح لنا أهمية الابتكار الرقمي ومدى مساهمته في تطوير القطاع المصرفي وفي تفعيل العديد من الخدمات المالية مما يجعلها أكثر سهولة وسرعة ووصولها لكافة شرائح المجتمع، وهذا ما دفع بالجزائر نحو السعي إلى تبني الابتكار الرقمي وتطبيقه كسائر الدول المتطورة التي كانت سباقة في توفير بيئة مناسبة للرفع من جودة تقديم الخدمات المصرفية.

ويعتبر الابتكار الرقمي حاليا العنصر الرئيسي الذي يتيح للبنوك فرصا في تحقيق أهدافها والرفع من أدائها، بالإضافة إلى أنه عامل مهم يؤدي إلى تنمية وتطوير نشاط البنوك وقدرتها على تحقيق رضا العملاء وتلبية رغباتهم.

والجزائر على غرار الدول التي ترغب في تطبيق الابتكار الرقمي، تمتلك منظومة مصرفية يغلب عليها القطاع العمومي، وهياكل مصرفية لا تستطيع الصمود أمام البنوك الأجنبية، الأمر الذي يستدعي من القطاع المصرفي الجزائري القيام بالعديد من الإصلاحات على مستوى خدماته بتحسين هذه الأخيرة وتنويعها والرفع من مستوى موظفيه.

أولا: نتائج الدراسة:

أفضت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن سردها على النحو التالي:

- الابتكار الرقمي يتسم بالعديد من الخصائص في سرعة أداء العمليات والاستجابة المباشرة وانخفاض التكاليف وغيرها؛
- الهدف الأساسي للابتكار الرقمي هو جعل الأفراد والمؤسسات يصلون إلى إنجاز خدماتهم ووظائفهم وعملياتهم في أسرع وقت وتكلفة أقل وبجودة أفضل؛
- ساهمت جائحة كوفيد-19-في تبني الابتكار الرقمي والعمل على تطبيقه، نظرا لتداعياتها على الاقتصاد العالمي وتعتبر هذه الجائحة من أبرز الدلائل على ضرورة العمل في إطار الابتكار الرقمي في جميع المؤسسات والشركات بما يسهل أدائها وتحقيق رضا العملاء؛
- تعدد المعوقات والعراقيل التي تواجه انتشار الابتكار الرقمي في الجزائر بين العقبات الفنية والتقنية، والعقبات التشريعية والقانونية وغيرها؛
- نقص الاهتمام بالابتكار الر قمي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وعدم وعيها بما يمكن أن يحققه هذا الأخير من تنمية للاقتصاد الوطني؛

- بالنسبة لبنك التنمية الفلاحية والريفية والبنك الوطني الجزائري فإن بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا تزال ضعيفة وأكبر دليل على ذلك غياب الأنترنت داخل البنكين، نتيجة التخوف من مخاطر القرصنة والاختراقات ومهاجمة الأنظمة المعلوماتية للبنك؛
- وجود تحول واضح في خدمات البنكين الرقمية وهذا يرجع إلى وجود رغبة في إحداث التغيير والاعتماد على الابتكار الرقمي؛
- غياب الوعي المصرفي لدى المواطنين وعدم ثقتهم من المواقع الالكترونية للبنوك؛
- ضعف البيانات والمعلومات على المواقع الإلكترونية للبنوك ومحدودية وظائفها الرقمية؛
- على الرغم من النقائص الموجودة والتي تعتبر ضرورية لتطبيق الابتكار الرقمي إلا أن هناك مساعي وجهود من طرف البنكين لمواكبة التطورات العالمية في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية.

ثانيا: اقتراحات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة كان لا بد من تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تحقيق التأثير الإيجابي للابتكار الرقمي على القطاع المصرفي الجزائري والتي تتمثل فيما يلي:

- إن تطبيق الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري يتطلب جهدا من الأطراف المهتمة بتطوير الاقتصاد بالإضافة إلى زيادة التثقيف والوعي المصرفي للمتعاملين عن طريق التوعية والحملات الدعائية التي تبرز أهمية الابتكار الرقمي في البنوك؛
- القيام بإصلاحات على مستوى البنية القانونية والتشريعية تتناسب مع أحداث الابتكار الرقمي، وذلك لتوفير نوع من الطمأنينة لدى العملاء عند قيامهم بالتعامل مع البنوك المطبقة للابتكار الرقمي؛
- تحديث المبادئ المحاسبية لدى البنوك للتلاؤم مع الابتكارات الرقمية؛
- إخضاع العمليات الرقمية للتدقيق والمراقبة والمراجعة الداخلية وفق سياسة تستند إلى القوانين والتعليمات والإجراءات الاحترازية اللازمة؛
- مراجعة أنظمة ومعدات وأساليب الحماية والإجراءات المتبعة في تنفيذ العمليات الرقمية بشكل دوري للتأكد من سلامتها وتحسين أدائها وتحديثها باستمرار؛
- كي تتمكن الجزائر من الاستفادة من الابتكار الرقمي بالشكل الأمثل لا بد من وضع معايير تقنية موحدة من أجل إنشاء منظومة اتصالات مترابطة بما يضمن سرعة تنفيذ المعاملات؛
- ضرورة استبدال الإصلاحات المالية والمصرفية الجزائرية بإصلاحات جديدة على وجه السرعة من أجل تفادي جوانب الضعف والخلل وعدم الفعالية الموجودة في القطاع المالي والمصرفي.

ثالثا: آفاق الدراسة:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث قادمة:

- أثر تطبيق الابتكار الرقمي على تنافسية البنوك التجارية في الجزائر؛
- أثر الابتكار الرقمي على أداء البنوك التجارية: دراسة تحليلية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية؛
- دور الابتكار الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك: دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

- تسيير العجارمة، "**التسويق المصرفي**"، دار مكتبة الحامد، الطبعة الأولى، 2004.
- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، قسنطينة الجزائر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر،2008.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثالثة 2004، ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

- **المجلات:**

- أحمد زغدار، كلثوم حميدي، **تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية(arts) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الثاني، جامعة الجزائر 3 ،2018.
- آمال بسواك، بوريش هشام، **واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجا**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017.
- زيد أمين، أمينة بودراع، **التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة الى الابتكار**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست وجامعة المسيلة، المجلد07، العدد03 ،2018.
- زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 08، العدد01،2019.
- سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر،2019.
- سليمان ناصر، **النظام المصرفي وتحديات العولمة**، مجلة الدراسات والاقتصاد والمالية، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2008.
- سمية عبابسة، **وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري –الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

- عبد الغاني مولودي، فتيحة علالي، **الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد3، العدد 2، جامعة أحمد دراية، أدرار ـــ الجزائر، 2019.
- عواطف مطرف وآخرون، **عرض تطبيقات الأنظمة الرقمية في المصارف الجزائرية في إطار جهودها للتحول الرقمي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد8، العدد1، الجزائر، 2021.
- مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد3، 2018.
- منيرة بباس، نبيلة فالي، **الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية**، المجلة الدولية للمالية الريادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2020.
- كون فتيحة، **نظام المقاصة الالكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة المدية، الجزائر، أفريل 2017.
- وفاء حمدوش، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، الجزائر، 2021.
- وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات اقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، العدد 38، أوت2019.

- **الأطروحات، الرسائل والمذكرات الجامعية:**

- عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- رشيد بوعافية، **الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
- سماح ميهوب، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.

- فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية على النظام البنكي الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران،2011/2010.
- محمد حمو، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009.
- أسماء طلحاوي، شريفة طلحاوي، **دور الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،2020/2019.
- شيماء بلقاضي، **دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2021/2020.
- كريمة بن حواو، شهرزاد معيرش، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج،2021/2020.
- عبد العالي بولعراس، محمد أمين تفرغوست، **رقمنة المعلومات في المؤسسات البنكية في ظل جائحة كوفيد-19-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،2021/2020.

- **المؤتمرات والملتقيات:**

- آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية "خلال الفترة 4-2007/07/5، في جامعة فيلادلفيا، عمان.
- حفيظة كراع، **تحديث وعصرنة المرفق المصرفي لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية للمرافق العامة في الجزائر، جامعة باتنة 1، جانفي 2019.

- رحيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، جامعة الشلف،14-15 ديسمبر2004.
- شول شهرة، مدوخ ماجدة، "**الصيرفة الالكترونية: ماهيتها-مخاطرها ـــحمايتها**"، مداخلة مقدمة إلى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل-الجزائر، يومي07/06 جوان 2005.
- صالح مفتاح، **البنوك الالكترونية والتجارة الالكترونية**، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

■ **المقالات والتقارير:**

- رحمة خالد، **الدفع الالكتروني الحديث**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني www.tijaratuna.com بتاريخ 03 أفريل 2021، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.
- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، بالاعتماد على موقع وكالة الأنباء الجزائرية، http://www.aps.dz/ar/sante-science_technologie، تاريخ الاطلاع 2022/05/15.

■ **البحوث:**

- نورا ناصر عبد الهادي، **المهارات والجدارات المستقبلية للبنوك**، بحث مقدم ضمن المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصرفي المصري،2020.

■ **المواقع الالكترونية:**

- www.mawdoo3.com
- www.vaplus.com
- www.satim.com
- www.societegeneral.com
- www.asalam.com
- www.natixic.com
- www.housing.com
- www.arabbank.com
- www.bank-of-algeria.dz
- www.badrbanque.dz
- www.bna.dz

الملخص:

يعد مفهوم الابتكار الرقمي من أحدث المفاهيم التي لاقت رواجا كبيرا في الآونة الأخيرة، حيث أصبح التجديد والتطوير في القطاع المصرفي ركيزة أساسية وضرورية، لذلك نجد أن معظم الدول عملت على تبني الابتكار الرقمي في نشاطاتها المصرفية ولا تزال تبذل مجهودات لتقديم خدماتها المصرفية بشكل أسرع وتكلفة أقل، وهذا من خلال تعميم الخدمات المصرفية والحرص على وصولها لمختلف أفراد المجتمع.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الابتكار الرقمي وواقع تطبيقه في القطاع المصرفي الجزائري وسبل الاستفادة منه في تطوير هذا القطاع ومدى جاهزية البنية التحتية لاستيعابه، وأهم التحديات التي تواجهه بالإضافة إلى تبيان جهود البنوك الجزائرية في مجال تطوير الخدمات البنكية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة التي يشهدها القطاع المصرفي الجزائري في استقطاب الابتكار الرقمي، إلا أنها تبقى محصورة بين التحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: الابتكار الرقمي، القطاع المصرفي، الخدمات الرقمية، أنظمة الدفع.

Abstract:

The concept of digital innovation is one of the latest concepts that has gained great popularity in recent times, as innovation and development in the banking sector has become a basic and necessary pillar, therefore we find that most countries have worked to adopt digital innovation in their banking activities and are still making efforts to provide their banking services faster and at a lower cost. This is through the generalization of banking services and ensuring their access to all members of society.

The study aims to know digital innovation and the reality of its application in the Algerian banking sector, ays to benefit from it in developing this sector, the extent of the infrastructures readiness to accommodate it ,and the most important challenges facing it, in addition to showing the efforts of algerian banks in the field of developing banking services.

This study concluded that, despite the efforts made by the algérien banking sector to attract digital innovation, it romains confined tothe challenges it faces.

Keywords: digital innovation, banking sector, digital services, payement system.

الملاحق

الملحق رقم(01): بطاقات البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم (02): الصراف الآلي للنقود GAB

الملحق رقم(03): الوكالات الرقمية للبنك الوطني الجزائري

الملحق رقم(04): جهاز TPE

الملحق رقم (05): بطاقة ماستر كارد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية